تحقيق النصوص

المحاضرة (1)

الخطوط:

كان الغالب على خط أهل القرون الثلاثة الأولى هو الخط الكوفي، وقد بدأ مزج الخط الكوفي بالخط الحديث في أواخر خلافة بني أمية وصدر الدولة العباسية. يقول القلقشندي:

" ذكر صاحب إعانة النشي أن أول ما نقل الخط العربي من الكوفي إلى ابتداء هذه الأقلام المستعملة الآن، في أواخر دولة بني أمية وأوائل خلافة بني العباس.

قلت: على أن الكثير من كتاب زماننا يزعمون أن الوزير أبا علي بن مقلة1 هو أول من ابتدع ذلك، وهو غلط، فإنا نجد من الكتب بخط الأولين فيما قبل المائتين ما ليس على صورة الكوفي، بل يتغير عنه إلى نحو هذه الأوضاع المستقرة وإن كان هو إلى الكوفي أميل، لقربه من نقله عنه".

هذا ما كان في الجانب الشرقي من الدولة الإسلامية. وكان في الجانب الغربي من الدولة خط قديم يسمى "الإفريقي"، وأوضاعه كما يقول ابن خلدون2 قريبة من أوضاع الخط المشرقي.

ولما تغلب الأمويون على الأندلس ظهر لهم هناك خط خاص هو المعروف بالخط الأندلسي، ويظهر فيه بعض الميل إلى الاقتباس من الحروف الإفرنجية. وعندما تقلص ظل العرب والأفارقة من الأندلس وتلاشي ملكهم بها فانتشروا في عدوة المغرب وإفريقية منذ ظهور الدولة اللمتونية غلب خطهم الأندلسي على الخط الإفريقي القديم وعفى عليه، إلا بقايا منه ظلت ببلاد الجريد التي لم يخالط أهلها كتاب الأندلس

وقد اكتسب الخط الأندلسي بالمغرب حياة جديدة وجمالا جديدًا، لكنه لم يلبث أن اضمحل، وصار كما يقول ابن خلدون1: "مائلًا إلى الرداءة، بعيدًا عن الجودة".

وليس يعني هذا القول أن الخط الأندلسي انقرض وصار إلى الزوال، ولكنه يعني أنه لم يعد الخط الغالب، وإنما كان يصطنعه قليل من الناس.

ويتضح من كلام ابن خلدون في مقدمته أن ما سماه المتأخرون "الخط المغربي" إنما هو الحالة التي صار إليها الخط الأندلسي الجميل.

وابن خلدون المتوفي سنة 808 لم يعرف هذه التسمية -أعني الخط المغربي- التي تدل على الخط الحديث الساذج المشتق من الأندلسي.

والخط الأندلسي يمتاز عن الخط المغربي بما يشيع فيه من الاستدارات وتداخل الكلمات وإطالة أواخر الحروف، والعناية بتنسيق الكتابة وتحسينها.

ويشتركان في طريقة النقط، فالفاء لا توضع فوقها النقطة كما يضعها المشارقة وإنما تجعل في أسفل الحرف، والقاف لا توضع فوقها نقطتان، بل توضع فوقها نقطة واحدة.

والترتيب الهجائي للحروف الأندلسية والمغربية يخالف طريقة المشارقة؛ ومن هنا اختلف ترتيب بعض معاجمهم وكتب رجالهم عن ترتيب المشارقة؛ يظهر ذلك لمن نظر في معجم ما استعجم للبكري نشرة وستنفلد، ومشارق الأنوار للقاضي عياض.

وهذا ترتيب حروفهم: "أب ت ث ج ح خ د ذ ر ز ط ظ ك ل م ن ص ض ع غ ف ق س ش هـ ولا ي

2) المحاضرة

:أصول النصوص

1-أعلى النصوص هي المخطوطات التي وصلت إلينا حاملة عنوان الكتاب واسم مؤلفه، وجميع مادة الكتاب على آخر صورة رسمها المؤلف وكتبها بنفسه، أو يكون قد أشار بكتابتها، أو أملاها، أو أجازها؛ ويكون في النسخة مع ذلك ما يفيد اطلاعها .عليها أو إقراره لها

ومن ذلك ما صنعه أبو عمر الزاهد غلام ثعلب، الذي ألف كتابه ست مرات1 يزيد في كل منها شيئا عند قراءتها عليه، وأملى على الناس في العرضة الأخيرة ما نسخته: "قال أبو عمر محمد بن عبد الواحد: هذه العرضة هي التي تفرد بها أبو إسحاق الطبري آخر عرضة, أسمعها بعده، فمن روى عني في هذه النسخة هذه العرضة حرفا واحدا ليس من قولي فهو كذاب علي، ."وهي من الساعة إلى الساعة من قراءة أبي إسحاق على سائر الناس، وأنا أسمعها حرفا حرفا

.وأمثال هذه النسخ تسمى نسخة الأم

وهنا أمر قد يوقع المحقق في خطأ جسيم، وهو أن بعض الغافلين من الناسخين قد ينقل عبارة المؤلف في آخر كتابه، وهي في المعتاد نحو "وكتب فلان" أي المؤلف؛ ثم لا يعقب الناسخ على ذلك بما يشعر بنقله عن نسخة الأصل، فيظن القارئ أنها هي .نسخة المؤلف. وهذه مشكلة تحتاج إلى فطنة المحقق وخبرته بالخط والتاريخ والورق2

2- وتلى نسخة الأم النسخة المأخوذة منها، ثم فرعها ثم فرع فرعها

وهكذا. والملحوظ أن ذكر سلسة الأخذ في الكتب الأدبية قليل، على حين تظفر الكتب الدينية واللغوية بنصيب وافر من ذكر هذه .السلاسل

وقد تخلو المخطوطات من بعض هذه الحدود، فيكون ذلك مدعاة للتحقيق وموجبًا للبحث الأمين، حتى يؤدي النص تأدية .مقاربة

وهذا الضرب الثاني من المخطوطات يعد أصولا ثانوية إن وجد معهما الأصل الأول؛ وأما إذا عدم الأصل الأول فإن أوثق .المخطوطات يرتقي إلى مرتبته، ثم يليه ما هو أقل منه وثوقا

3- وهناك نوع من الأصول هو كالأبناء الأدعياء، وهي الأصول القديمة المنقولة في أثناء أصول أخرى؛ فقد جرى بعض .المؤلفين على أن يضمنوا كتبهم -إن عفوا وإن عمدًا- كتابا أخرى أو جمهورًا عظيمًا منها

ومن هؤلاء ابن أبي الحديد في شرحه لنهج البلاغة، فقد ضمن ذلك الشرح كتبا كثيرة، أذكر منها وقعة صفين التي أمكنني أن أستخرجها نسخة كاملة لا ينقصها إلا نحو عشرين صفحة من نحو 350 صفحة بعد أن قضيت في ذلك قرابة الشهر، وقد بينت .ذلك الأرقام في مقدمتي لوقعة صفين التي نشرتها "سنة: 1365"1

ومنها جمهور كبير من كتاب المغازي للواقدي، انتبسه في أثناء كتابه، وهو في الجزء الثالث من ص318-407 أي نحو مائة .صفحة كبيرة تبلغ ثلاثمائة صفحة صغيرة

ولعل أظهر مثال للأصول المضمنة ما أورده البغدادي صاحب خزانة الأدب، فقد أودعها كثيرا من صغار الكتب النادرة، منها كتاب فرحة الأديب لأبي محمد الأسود الأعرابي، وكتاب اللصوص لأبي سعيد السكري؛ كما تضمن قدرا صالحا من كتب النحو وكتب شرح الشواهد النحوية

.وهذا النوع من الأصول لا يخرج كتابا محققًا، وإنما يستعان به في تحقيق النص

وقد تهدى بعض الأدباء1 إلى نصوص من كتاب العثمانية للجاحظ ونشرها مع الرد عليها لأبي جعفر الإسكافي، نقل ذلك كله من شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد. وكنت أحسب أن النصوص تمثل على الأقل نموذجا من الأصل، ولكن عندما وقعت إلى نسخة العثمانية المخطوطة تيقنت أن ما فعله ابن أبي الحديد لا يعدو أن يكون إيجازا مخلا لنص الجاحظ بلغ أن أوجزت صفحتان منه في نحو ستة أسطر "أسطر مثلا الفقرة السادسة من كلام الجاحظ في العثمانية ص6 من رسائل الجاحظ للسندوبي ."وقارنها بما في نشرتي للعثمانية 27: 4-31: 5

وكذلك كان يفعل الأقدمون، ينقلون النصوص أحيانا وتكون لهم الحرية التامة في التصرف فيها وترجمتها بلغتهم أيضا إلا إذا حققوا النقل ونصوا على أن هذا هو لفظ المنقول، فيقولون مثلا: "انتهى بنصه"، فتكون مسئوليتهم في ذلك خطيرة، إذ حملوا أنفسهم أمانة النقل.

فنشر أمثال هذه النصوص ودعوى أنها محققة، بعد خطأ جسيما في فن التحقيق وفي ضمير التاريخ.

4- والنسخ المطبوعة التي فقدت أصولها أو تعذر الوصول إليها يهدرها كثير من المحققين، على حين يعدها بعضهم أصولا ثانوية في التحقيق، وحجتهم في ذلك ما يؤدي بالمطبعة هو عين ما يؤدي بالقلم، ولا يعدو الطبع أن يكون انتساخا بصورة حديثة. وإني لأذهب إلى هذا الرأي مع تحفظ شديد، وهو أن يتحقق الاطمئنان إلى ناشر المطبوعة والثقة بنا، فما نشره أمثال المصححين القدماء كالعلامة نصر الهوريني، والشيخ قطة العدوى، وكذا أعلام المستشرقين الثقات

أمثال وستنفلد1 الألماني "fedrinand wuustenfeld" 1808-1899 وجاير الألماني "rudolf ceyer" 1861-1929 جدير بأن يكون أصولا "ثانوية"، "chrles lyall" 1845-1920 ولايل الإنجليزي "bevan" 1859-1934 وبيفان الهولندي كما تعد رواياتهم لأصولهم -إن لم نتمكن من الظفر بتلك الأصول -رواية ينتفع بها في مقابلة النصوص، لأنهم منزلون بمنزلة الرواة الثقات، ورواياتهم منزلة منزلة ما يسمية المحدثون بالوجادة.

وأما الطبعات التي تخرج للتجارة ولا يقول عليها محقق أمين فهي نسخ مهدرة بلا ريب، ومن الإخلال بأمانة العلم والأداء أن يعتمد عليها في التحقيق.

5- وأما المصورات من النسخ فهي بمنزلة أصلها ما كانت الصورة واضحة تامة تؤدي أصلها كل الأداء، فمصورة النسخة الأولى هي نسخة أولى، ومصورة الثانوية ثانوية أيضا. وهكذا.

6- وهنا تعرض مشكلة المسودات والمبيضات، وهو إصلاح قديم جدا. ويراد بالمسودة والنسخة الأولى للمؤلف قبل أن يهذبها ويخرجها سوية. أما المبيضة فهي التي سويت وارتضاها المؤلف كتابا يخرج للناس في أحسن تقويم.

ومن اليسير أن يعرف المحقق مسودة المؤلف بما يشيع فيها من اضطراب الكتابة، واختلاط الأسطر ن وترك البياض، والإلحاق بحواشي الكتاب، وأثر المحو والتغيير.. إلى أمثال ذلك.

ومسودة المؤلف إن ورد نص تاريخي على أنه لم يخرج غيرها كانت هي الأصل الأول مثال ذلك ما ذكره ابن النديم2 من أن ابن دريد صنع كتاب أدب الكاتب على مثال كتاب ابن قتيبة، ولم يجرده من المسودة

وكذا ورد في إرشاد الساري شرح صحيح البخاري للقسطلاني1 أن يحيى بن محمد بن يوسف الكرماني، وهو ولد الكرماني شارح البخاري، صنع أيضًا شرحًا للبخاري سماه "مجمع البحرين وجواهر الحبرين"، قال: "وقد رأيته وهو في ثمانية أجزاء كبار بخطه، مسودة".

"وكذا ذكر القسطلاني شرح شمس الدين البرماوي بصحيح البخاري، المسمى باللامع الصبيح، قال: ولم يبيض إلا بعد موته.

وإن لم يرد نص كانت في مرتبة النصوص الأولى، ما لم تعارضها المبيضة فإنها تجبها بلا ريب.

7- وأما مبيضة المؤلف فهي الأصل الأول، وإذا وجدت معها مسودته كانت المسودة أصلا ثانويا استئناسيا لتصحيح القراءة فحسب.

8- على أن وجود نسخة المؤلف لا يدلنا دلالة قاطعة على أن هذه النسخة هي عينها النسخة التي اعتمدها المؤلف، فإننا نعرف أن بعض المؤلفين يؤلف كتابه أكثر من مرة، وإذا استعملنا لغة الناشرين قلنا: إنه قد يصدر بعد الطبعة الأولى طبعة ثانية. فالمعروف أن الجاحظ ألف كتابه البيان والتبيين مرتين كما ذكر ياقوت في معظم الأدباء وقد ذكر أن الثانية "أصح وأجود".

وقد ظهر لي ذلك جليا في أثناء تحقيقي لهذا الكتاب، وأشرت إلى ذلك في مقدمته.

وكتاب الجمهرة لابن دريد قال ابن النديم4: "مختلف النسخ كثير الزيادة والنقصان، لأنه أملاه بفارس وأملاه ببغداد من حفظه، فلما اختلف الإملاء زاد ونقص". ثم قال: "وآخر ما صح من النسخ نسخة أبي الفتح عبد الله بن أحمد النحوي، لأنه كتبها من عدة نسخ وقرأها عليه". وهذه سابقة قديمة في جواز تلفيق النسخ.

ومن أمثلة اختلاف النسخ الأولى ما وراه الخطيب البغدادي رواية عن محمد بن الجهم قال: كان الفراء يخرج إلينا وقد لبس ثيابه في المسجد الذي في خندق عبوية، وعلى رأسه قلنسوة كبيرة، فيجلس فيقرأ أبو طلحة الناقظ عشرا من القرآن، ثم يقول له: أمسك. فيملي من حفظه المجلس، ثم يجيء سلمة بعد أن ننصرف نحن، فيأخذ كتاب بعضنا فيقرأ عليه، ويزيد وينقص، فمن هنا وقع الاختلاف بين النسختين".

هذا ومن المتواتر في ترجمة الفراء هذا أنه أملى كتبه كلها حفظا، لم يأخذ بيده نسخة إلا في كتابين: كتاب ملازم، وكتاب يافع ويفعة -قال أبو بكر ابن الأنباري: "ومقدار الكتابين خمسون ورقة، ومقدار كتب الفراء ثلاثة آلاف ورقة".

ولعل أظهر مثال لتكرار التأليف ما رواه ابن النديم في الكلام على كتاب الياقوت لأبي عمر الزاهد المتوفي سنة 345 ذكر أن هذا الكتاب ظهر في ست صور، قضى مؤلفها في تأليفها ما بين سنتي 326، 331.

ونص ابن النديم في الفهرست على أن نوادر الشيباني ثلاث نسخ: كبرى، وصغرى، ووسطى. وكذا نوادر الكسائي ثلاث نسخ.

وكذلك كتاب "نهج البلاغة" الذي ألفه الشريف الرضي، ذكر ابن أبي الحديد في شرحه أنه "ختم كتاب نهج البلاغة بهذا الفصل، وكتبت به نسخ متعددة، ثم زاد عليه أن وفى الزيادات التي نذكرها فيما بعد

ثم ذكر ابن أبي الحديد بعد ذلك1 فصولا من هذه الزيادات، وعقب عليها بقوله: "واعلم أن الرضي -رحمه الله- قطع كتاب نهج البلاغة على هذا الفصل، وهكذا وجدت النسخة بخطه، وقال: وهذا حين انتهاء الغاية بنا إلى قطع المنتزع من كلام أمير المؤمنين، حامدين لله سبحانه على ما من به من توفيقنا لضم ما انتشر من أطرافهن وتقريب ما بعد من أقطاره، ومقررين العزم كما شرطنا أولا على تفضيل أوراق من البياض في آخر كل باب من الأبواب لتكون لاقتناص الشارد، واستلحاق الوارد، وما عساه أن يظهر لنا بعد الغموض، ويقع إلينا بعد الشذوذ..".

ثم قال بن أبي الحديد نفسه: "ثم وجدنا نسخا كثيرة فيها زيادات بعد هذا الكلام قيل إنها وجدت في نسخة كتبت في حياة الرضي -رحمه الله- وقرئت عليه فأمضاها وأذن في إلحاقها بالكتاب، ونحن نذكرها".

فهذا يبين لك أيضا أن نسخة المؤلف قد تتكرر، ولا يمكن القطع بها ما لم ينص هو عليها. وليس وجود خطه عليها دليلا على أنها النسخة الأم، بل إن الأمر كله أمر اعتباري لا قطعي.

وإذا رجعت إلى تقديمي لمجالس ثعلب2 عرفت أن تلك المجالس قد ظهرت في صور شتى.

وكثيرًا ما تتعرض كتب المجالس والأمالي للتغيير والتبديل، والزيادة من التلاميذ والرواة. جاء في مقدمة تهذيب اللغة للأزهري عند الكلام على الأصمعي

وكان أملى ببغداد كتابًا في النوادر فزيد عليه ما ليس من كلامه. فأخبروني أبو الفضل المنذري عن أبي جعفر الغساني عن " سلمة قال:

جاء أبو ربيعة صاحب عبد الله بن طاهر أبي السمراء، بكتاب النوادر المنسوب إلى الأصمعي فوضعه بين يديه، فجعل الأصمعي ينظر فيه، فقال. ليس هذا كلامي كله, وقد زيد فيه علي، فإن أحببتم أن أعلم على ما أحفظه منه وأضرب على الباقي فعلت، وإلا فلا تقرءوه. قال سلمة بن عاصم: فأعلم الأصمعي على ما أنكر من الكتاب، وهو أرجح من الثلث. ثم أمرنا فنسخناه له".

وشيء آخر جدير بالتنبيه، وهو أن بعض المؤلفين يؤلف الكتاب الواحد على ضروب شتى من التأليف، ومن أمثلة ذلك التبريزي، فسر الحماسة ثلاث مرات، كما ذكر صاحب كشف الظنون، قال: "شرح أولا شرحا صغيرا، فأورد كل قطعة من الشعر ثم شرحها، وشرح ثانيا بيتا بيتا، ثم شرح شرحا طويلا مستوفيا. وأول المتوسط: أما بعد حمد الله الذي لا يبلغ صفاته الواصفون".

والشرح المتداول بهذا الاعتبار هو الشرح المتوسط. أما الصغير فمنه قطعة بدار الكتب المصرية "برقم 1195 أدب" تشمل باب الحماسة. أما الكبير فما لم نهتد إلى معرفته.

ومما هو جدير بالذكر أن صاحب كشف الظنون، وكذا البغدادي في مقدمة خزانة الأدب ذكرا أن للزجاجي أمالي ثلاثة: كبرى، ووسطى، وصغرى. لكني أثبت في مقدمة نشرتي لهذه الأمالي أنها واحدة، وأن اختلافها في تلك الصور الثلاث إنما هو من صنع التلاميذ والرواة، وذلك بدراستي لتلك النصوص التي تعزى مرة إلى الصغرى، ومرة إلى الوسطى، وأخرى إلى الكبرى

المحاضرة (3).

منازل النسخ

وضح مما سبق أنه يمكن ترتيب أصول المحققات في درجات شتى.

1- فأولها نسخة المؤلف، وقد سبق حدها وتعريفها

2-وتليها النسخة المنقولة منها، ثم فرعها وفرع فرعها وهكذا

3- والنسخة المنقولة من نسخة المؤلف جديرة بأن تحل في المرتبة الأولى إذا أعورتنا نسخة المؤلف، وهي كثيرا ما تعوزنا

4- وإذا اجتمعت لدينا نسخ مجهولات سلسلة النسب كان ترتيبها محتاجا إلى حذق المحقق. والمبدأ العام أن تقدم النسخة ذات التاريخ الأقدم، ثم التي عليها خطوط العلماء.

ولكننا إذا اعتبرنا بقدم التاريخ فقد نفاجأ بأن ناسخ أقدم النسخ مغمور أو ضعيف، ونلمس ذلك في عدم إقامته للنص أو عدم دقته، فلا يكون قدم التاريخ عندئذ مسوغا لتقديم النسخة، فقد نجد أخرى أحدث تاريخا منها، وكاتبها عالم دقيق، يظهر في حرصه وإشاراته إلى الأصل. فلا ريب في تقديم هذه النسخة الأحدث تاريخا.

وإذا اعتبرنا بخطوط العلماء على النسخة فقد توجد نسخة أخرى خالية من إشارات العلماء، ولكنها تمتاز بأنها أصح متنا وأكمل مادة، يظهر ذلك لدارسها وفاحصها.

وعلى ذلك فإنه يجب مراعاة المبدأ العام، وهو الاعتماد على قد التاريخ في النسخ المعدة للتحقيق، ما لم يعارض ذلك اعتبارات أخرى تجعل بعض النسخ أولى من بعض في الثقة والاطمئنان، كصحة المتن، ودقة الكاتب، وقلة الأسقاط، أو تكون النسخة مسموعة قد أثبت عليها سماع علماء معروفين، أو مجازة قد كتب عليها إجازات من شيوخ موثقين

ومن غريب ما لحظه الأستاذ الشيخ أحمد شاكر في تحقيقه لرسالة الشافعي وجود إجازة بخط الناسخ -وهو الربيع تلميذ الشافعي- ولكنها ليست إجازة رواية، كالمألوف في الإجازات، ولكنها إجازة النسخ، ونصها:

" أجاز الربيع بن سليمان صاحب الشافعي نسخ كتاب الرسالة، وهي ثلاثة أجزاء في ذي القعدة سنة خمس وسنين ومائتين، وكتب الربيع بخطه".

على أنه يجدر بفاحص النسخة أن يقف طويلا عند تاريخ النسخة. فكثير من الناسخين ينقل عبارة التاريخ التي تثبت في العادة في نهاية النسخة، ينقلها كما هي، غير مراع للفرق الزمني بينه وبين الناسخ الأول، فيخيل للفاحص أنه إزاء نسخة عتيقة على حين يكون هو إزاء نسخة كتبت بعدها بنحو قرنين من الزمان. وهنا يتحكم الخط والخبرة به، والمداد والخبرة به، واسم الناسخ الأول والثاني، في تحقيق هذا التاريخ

المحاضرة (4)

كيف تجمع الأصول

لعل من البديهي أنه لا يمكن بوجه قاطع أن نعثر على جميع المخطوطات التي تخص كتابا واحدا إلى على وجه تقريبي. فمنها أجهد المحقق نفسه للحصول على أكبر مجموعة من المخطوطات فإنه سيجد وراءه معقبا يستطيع أن يظهر نسخا أخرى من كتابه، وذلك لأن الذي يستطيع أن يصنعه المحقق، هو أن يبحث في فهارس المكتبات العامة، على ما بها من قصور وتقصير؛ وهو ليس بمستطيع أن يبحث فيها كلها على وجه التدقيق، فإن عددها يربى على الألف في بلاد الشرق والغرب وكتاب الفيكونت فيليب دي طرازي المسمى: "خزائن الكتب العربية في الخافقين" يتيح لقارئه أن يعلم مقدار ضخامة عدد المكتبات ويبقى عليه بعد ذلك المكتبات الخاصة, وليس يمكن المحقق أن يدعى إلماما تامًّا بما .العامة التي تناهز ألفا وخمسمائة مكتبة .فيها، أو يفكر في استيعاب ما تتضمنه من نفائس المخطوطات

.فليس وراء الباحث إلا أن يقارب البحث مقاربة مجتهدة، بحيث يغلب على ظنه أنه قد حصل على قدر صالح مما يريد

وكتاب بروكلمان في تاريخ الأدب العربي، يعد من أجمع المراجع التي عنيت بالدلالة على مواضع المخطوطات وكذلك كتاب تاريخ آداب اللغة العربية لجورجي زيدان. فإذا أضاف إليها الباحث أن ينقب بنفسه في فهارس المكاتب العامة وملحقاتها الحديثة، وساءل الخبراء بالمخطوطات مستدلا على مواضعها، أمكنة أن يقارب وأن يقع على ما تطمئن نفسه إليه

فحص النسخ

.يواجه فاحص المخطوطة جوانب شتى يستطيع بدراستها أن يزن المخطوطة ويقدرها قدرها

1- فعليه أن يدرس ورقتها ليتمكن من تحقيق عمرها، ولا يخدعه ما أثبت فيها من تواريخ قد تكون مزيفة. ومما يجب التنبه له أن ليست آثار العث والأرضة والبلى تدلى دلالة قاطعة على قدم النسخة، فإننا نشاهد تلك الآثار في مخطوطات قد لا يتجاوز عمرها خمسين عامًا، كما رأينا بعضًا من المخطوطات الحديثة يزورها التجار بطريقة صناعية حتى يبدو روقها قديما باليًا. ويرى القفطي1 أن ابن سينا صنع ثلاثة كتب أحدها على طريقة ابن العميد، والثاني على طريقة الصاحب، والثالث على طريقة الصابي، وأمر بتجليدها وأخلاق جلدها، لتجوز بذلك على أبي منصور الجبان. ولا ريب أن هذا التزييف قصد به المزاح، .ولكنه يدلنا على أن التاريخ يحمل في بطونه دلائل على حدوث التزييف

.2- وأن يدرس المداد فيتضح له قرب عهده أو بعد عهده

.3- وكذلك الخط، فإن لكل عصر نهجا خاصا في الخط ونظام كتابته يستطيع الخبير الممارس أن يحكم في ذلك بخبرته

.4-وأن يفحص اطراد الخط ونظامه في النسخة، فقد تكون النسخة ملفقة فيهبط ذلك بقيمتها أو يرفعها

.5-وعنوان الكتاب وما يحمل صدره من إجازات وتمليكات وقراءات

.6- كما أنه يجد في ثنايا النسخة ما يدل على قراءة بعض العلماء أو تعليقاتهم

7- وأن ينظر إلى أبواب الكتاب وفصوله وأجزائه حتى يستوثق من كمال النسخة وصحة ترتيبها. وكثير من الكتب القديمة يلتزم نظام "التعقيبة"، وهي الكلمة التي تكتب في أسفل الصفحة اليمنى غالبا لتدل على بدء الصفحة التي تليها، فيتتبع هذه .التعقيبات يمكن الاطمئنان إلى تسلسل الكتاب

.8- وأن ينظر في خاتمة الكتاب لعله بتبين اسم الناسخ وتاريخ النسخ وتسلسل النسخة

وهذه هي أهم الجوانب الجديرة بعناية الفاحص، وقد يجد أمورا أخرى، تعاونه على تقدير النسخة، فلكل مخطوط ظروف خاصة تستدعي دراسة خاصة

لامية الجُمَل للمِجْرَادِي

أ. م. د. فرقد مهدي صالح م. أحمد محمود عبد الحميد
جامعة الأنبار ـ كلية التربية / القائم

بِسْمِ اللهِ الرَحْمَنْ الرَحِيمْ

المقدمة

الحمد لله الذي خلق الإنسان وأكرمه، وأنزل القرآن وبينه، وأرسل نبيه وعلمه وبعد.

فان كل من زار بلاد المغرب العربي وجامعاتها ومحاضرها، أو اطلع على مناهج دراسة النحو العربي فيها يعرف ما لهذه المنظومة من مكانة في الدرس النحوي هناك، وكيف يقبل عليها طلبة العلم بالحفظ وعلى شروحها الكثيرة بالفهم والمراجعة، وإلى يومنا هذا نجد بعض أكابر علماء المغرب هناك يقبل على شرحها بنفسه لأهميتها، ولكن مدارسنا وجامعاتنا تخلو من ذكر هذه المنظومة النافعة، ويكاد ينكرها بعض المختصين بالنحو العربي، هذا ما دعانا إلى تحقيق هذه المنظومة علَّ طلبتنا يفيدون من معارفها، ويتعرفون على جهد عالم جليل هو المِجْرَادي، ويحيطون سعة الدراسات والمعارف العربية في بلاد المغرب العربي، كما أن موضوع المخطوطة الذي يتناول الجُمل وأحوالها بدراسة مفصلة دقيقة لا نجده إلا في كتب قلائل ولا نجد عليه منظومة تبسط حفظه وفهمه، وهذا ما يهون مصاعب التحقيق ومهماته.

تعريف بالناظم:

اسمه: هو محمد بن محمد بن محمد بن عمران [١] الفزاري[٢]، وقيل: الفنزاري[٣]، وقيل:العزاري[٤] السلاوي[٥]الشهير بابن المجراد[٦]، وقيل:بابن المِجْرَادِي[٧]، وقيل: المجرادي[٨] المالكي[٩]، ويكنى بـ أبي عبد الله[١٠] ، وقيل عنه أنه عالم نحوي من أهل سلا[١١].

تذكر كتب التراجم أن المجرادي عاش في مدينة سبتة وكان معروفاً فيها، ثم انتقل إلى بلدة سلا وبقي فيها إلى وفاته، وله قبر مشهور عليه قبة صغيرة، ويعد قبر المجرادي من المزارات التي يأتي الناس إليها، وأهل سلا يسمونه بـ سيدي الإمام السلاوي[١٢].

قالوا في حقه:

تحدثت بعض كتب التراجم عن المجرادي ونقلوا كلاماً لبعض أهل العلم وبعض الناس، وممن ترجم له وقال في حقه الشيخ محمد بن مخلوف ؛إذ يصفه بأنه:(هو الفقيه الصالح المحدث الحافظ الراوية ،أخذ عن الأعلام وعنه أخذ الناس وانتفعوا به ،ظهرت بركته على من لازم مجلسه أو قرأ عليه)[١٣].

ويذكر الناصر السلاوي كلاماً يصف به المجرادي بقوله:(كان محدثاً حافظاً راوية له معرفة بالرجال والمغازي والسير وكان رجلاً صالحاً حسن السيرة صادق اللهجة انتفع به الناس، وظهرت بركته على كل من عرفه ،أو لازم مجلسه ،أو قرأ عليه صغيراً أو كبيراً)[١٤].

مكانته العلمية:

إنّما يكتب للمرء الخلود على مر الأجيال، إذا ترك أثراً يذكّر الخالفين به ويتحدث إليهم بدلاً عنه ،وما من أثر يتركه المرء للبشرية أعظم من علم ينتفع به، وها نحن أولاء نذكر كثيرين من العلماء الأعلام الذين فارقوا الحياة منذ قرون، ونتحدث عنهم كأنما يشاركوننا العيش ويبادلوننا الرأي فيما يجدُّ ويعرض من مسائل العلم [١٥]، وليس أدل على مكانة المجرادي العلمية من أنَّا نجد الآن تسعة شروح تناولت منظومته بالشرح والدراسة، وإلى الآن نجد المدارس في المغرب العربي تعنى بهذه المنظومة وبشروحها لما تقدمه من علم عظيم.

وذكرت الكتب التي ترجمت للمجرادي أنّ له كتابين، وسموهما بتسميات عدة والكتابان هما:

١- لامية الجمل [١٦]:

٢- إيضاح الدرر[١٧]،وسماها بعضهم إيضاح الأسرار والبدائع[١٨].

وفاتـه:

تكاد تجمع المصادر التي تحدثت عن المجرادي على أنّه توفي سنة ثمان وسبعين وسبعمائة[١٩] للهجرة النبوية الشريفة على صاحبها أفضل الصلاة وأتم السلام،إلا أنّنا نجد أنَّ الزركلي ينفرد بأنّ وفاة المجرادي كانت سنة تسع عشرة وثمانمائة[٢٠].

تعريف بالمنظومة:

منظومة المجرادي قالها في تبيان أنواع الجمل وإعرابها ،وأوجه الإعراب مع بيان الظرف، وكان متتبعا فيها تقسيمات وآراء ابن هشام الأنصاري في كتابه (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)، وحازت هذه المنظومة مكانة رفيعة بين الدارسين فكثرت شروحها والحواشي عليها وطارت في الآفاق فتناقلتها أفواه علماء العربية جيلا بعد جيل.

ما طبع من شروح المجرادية:

١- مبرز القواعد الإعرابية من القصيدة المجرادية لعلي بن أحمد بن محمد الرسموكي المتوفى ١٠٤٩هـ تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة.دار الأوزاعي الطبعة الأولى ١٩٨٨م.

٢- شرح نظم المجرادية في الجمل لـ سيروك السملالي.اعتناء عبد الكريم قبول. الطبعة الأولى. صيدا. لبنان. المكتبة العصرية.٢٠٠٤.

٣- تقريب المبتدي من نظم المجرادي.تأليف علال نوريم.مراكش. ٢٠٠٢م.

وهناك شروح أخرى ما تزال مخطوطة موزعة في مكتبات العالم ما نعرفه منها:

١- شرح جمل المجرادي. للحسن بن يوسف بن مهدي الزياتي (ت١٠٢٣هـ) توجد نسخة في المكتبة الوطنية بالجزائر.رقم الحفظ: ١٨٩، ١٩٠، ٦/١٣٠٨، ونسخة في مكتبة الرباط في المملكة المغربية.رقم الحفظ: ١٦٦٨ د، ونسخة في الخزانة العامة في الرباط في المملكة المغربية. رقم الحفظ: ١٦٤٧ D,1668 D، ونسخة في المكتبة الأزهرية في مصر.رقم الحفظ: [٥٥١] ٣٤٨١.

٢- شرح القصيدة المجرادية. لمحمد بن احمد بن محمد مياره.(ت ١٠٧٢هـ) توجد نسخة في المكتبة الوطنية بباريس.في فرنسا.رقم الحفظ: ٥٣١٧.

٣- شرح القصيدة المجرادية. لإبراهيم بن الحسن النضيفي. توجد نسخة في مكتبة الرباط في المملكة المغربية. رقم الحفظ: ٤/٥٠٠.

٤- شرح القصيدة المجرادية. للحسن بن محمد الدرعي. توجد نسخة في المكتبة الوطنية بباريس.رقم الحفظ: ٥٣١٧.

وذكر معجم المطبوعات العربية شرحا آخر ينسب للركوشي[٢١]، وضع عليه محمد المهدي بن محمد بن محمد بن الخضر الشريف الحسني العمراني الوزاني حاشية، والحاشية موجودة في مكتبة فاس تحت الرقم ١٢٩٤ ٦.[٢٢]، وذكر صاحب الأعلام شرحا آخر لمحمد المكيّ بن محمد بن على بن عبْد الرحمن الشرشالي، أبو حامد البطاورى (ت ١٣٥٥ هـ - ١٩٣٦ م)[٢٣].

تعريف بنسخ المخطوط:

النسخة (أ):

أربع ورقات (٢٢ في ١٧ سم) في الصفحة ١٦ سطراً كتبت بخط مغربي جيد وخطت العناوين بالأحمر،وعليها تصويبات و لقد شُكِل كلُ حرف فيها شكلاً ممتازاً وفيها أخطاء إملائية نادرة تكاد أن تكون كلها في كتابة الألف في موضع يحذف فيها مع لفظه مثل (الإله ،وذلك)،ووقعت فيها أخطاء نحوية نادرة ،والمخطوطة محفوظة في مكتبة المسجد النبوي الشريف تحت رقم الحفظ ١٣٧(٨٠(٥) رقم الحاسب٣٨٢٢ رقم الفلم ١٧٤،ونجد قبل البدء بمتن اللامية نص بردة كعب،ثم يحمد الناسخ الله بعد تمامها ليبتدئ في الصفحة الثانية بتدوين اللامية من دون تسمية أو إسناد ،وفي ختامها الحمدلة والحوقلة ثم يبتدئ بمنظومة فقهية.

أ. م. د. فرقد مهدي صالح م. أحمد محمود عبد الحميد

الورقة الأولى (أ)

الصفحة الأخيرة (أ)

النسخة (ب):

ثلاث ورقات (٢٢ في ١٧ سم) في الصفحة ١٦ سطراً كتبت بخط مغربي جيد عليها تصويبات واستدراكات كتبت بعض الكلمات بحبر مختلف الألوان، والمخطوطة محفوظة في مكتبة المسجد النبوي الشريف تحت رقم الحفظ ٨٠/١٣٧(٩) رقم الحاسوب ٣٨٢٦ رقم الفلم ١٧٤، وهي جزء من مخطوط ضم عدداً من المنظومات فقبل البدء بتدوين اللامية تكون نهاية لامية أخرى لم نتبين موضوعها، ثم يحمد الله ويثني عليه، ثم يبتدئ باللامية حتى من دون أن يعرف بها أو يسندها، وكذلك الحال بعد تمام اللامية، ولا نجد تدوينا للناسخ أو تاريخ النسخ ولا للمالك.

وتكاد النسختان (أ)،و(ب) تتطابقان لولا اختلاف طفيف في الخط واختلاف ما يسبقهما ويتلوهما من نصوص، فهما تتحدان حتى في الأخطاء الإملائية والنحوية مثل (إلاهي، ذالك، هاذي، وتحريك (مَن) وهي (مِن).

وتوجد فوارق عدة بين النسختين (ب)،و(أ) تجعلنا نقدم النسخة (أ) على النسخة (ب) وأهم هذه الفوارق هي: أن رسم الشَّدة في النسخة (أ) هو الرسم المغربي القديم على صورة قريبة من رسم الرقم (٧) مع انحناء أكثر في طرفيها، أما في (ب) فأحياناً يكون رسم الشدة فيها هو الرسم المستخدم في زمننا ( )، كما أن الناسخ في (أ) قد يكتب الشدة مع الكسرة كلتيهما تحت الحرف، وهذا ما لم نجده في النسخة (ب) وهذه الكتابة المعتمدة في (أ) كتابة مغربية قديمة[٢٤] ، وهاتان النقطتان تدلان على أن النسخة (أ) هي أقدم من النسخة (ب) وبالتالي أقرب إلى عصر المؤلف، كما أنها أوضح خطاً وأجود تشكيلا وأصح رواية.

أ. م. د. فرقد مهدي صالح م. أحمد محمود عبد الحميد

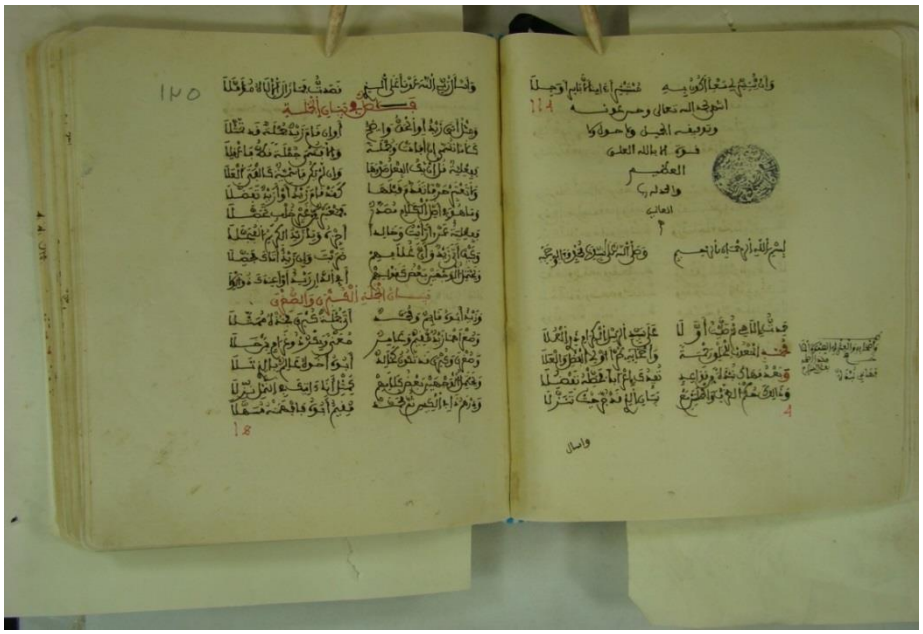

الورقة الأولى (ب)

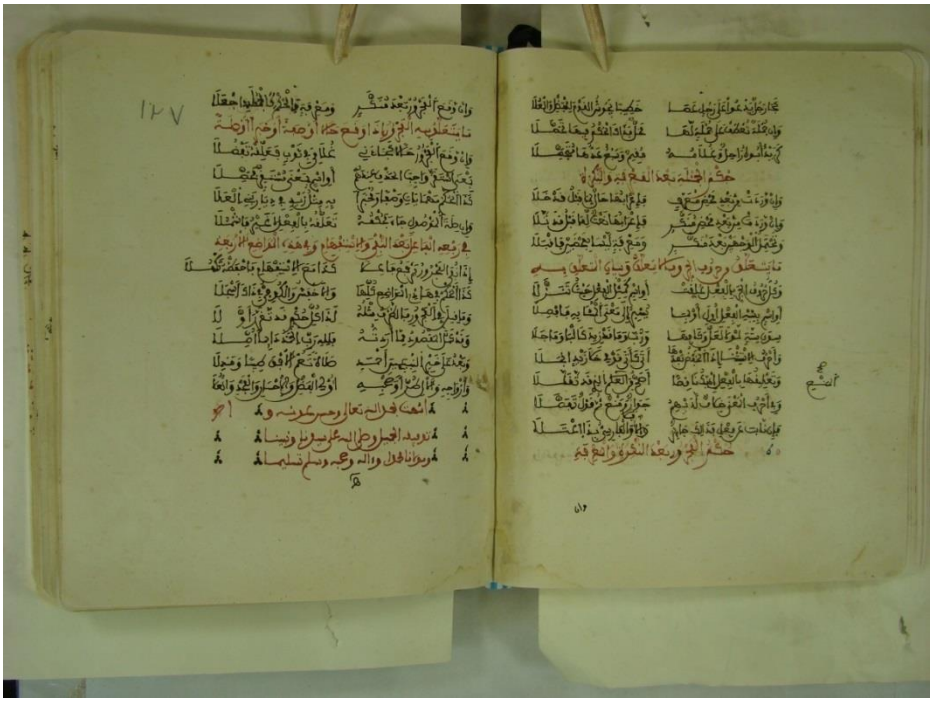

الورقة الأخيرة (ب)

النسخة (ت)

خمس ورقات (٢٠في ١٤سم) حوت الورقة الأولى منها على البسملة ونسبة اللامية وثلاثة أبيات من اللامية فقط ،وحوت الأخيرة البيت الأخير منها، و في كل صفحة ١٢ سطراً، ومكتوبة بخط مغربي جيد، وهي نسخة جيدة مصححة وكتبت عناوينها بالأحمر، أو الأزرق، حفظت في مكتبة المسجد النبوي الشريف تحت الرقم٢١٥/٨٠(١٥)،رقم الحاسب ٤٣١٢، ويبدو أنها من كراس جمع منظومات عدة فقبلها منظومة في (علم الفلك) وبعدها منظومة في الفقه، وتبدأ النسخة بالبسمة والحمدلة، ثم دوَّن الناسخ نسبة المخطوطة بمداد أحمر (قال الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد المجرادي السلاوي رحمه الله آمين) ثم ابتدأ بالمنظومة كاتباً أول كلمتين منها بالأحمر كذلك، وهذا ليبين ابتداءه بنص جديد، وهذه النسخة تقل فيها الأخطاء الإملائية وهي قليلة الشكل ما يجعلنا غير قادرين على تبين أخطائها النحوية، وفيها سقط بيت إذ أن عدد أبياتها سبعون بيتا، ولا يوجد ذكر للناسخ أو تاريخ النسخ.

الورقة الأولى من (ت)

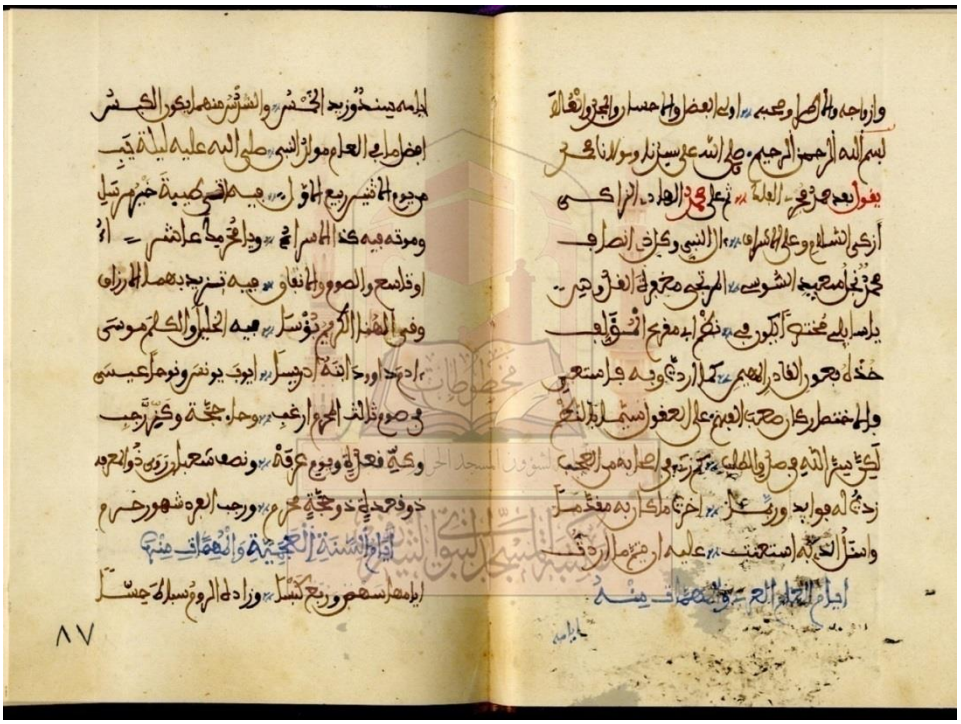

الورقة الأخيرة من (ت)

النسخة (ث)

ثلاث ورقات (١٦في١٥سم) في كل صفحة ١٥ سطراً كتبت بخط مغربي معتاد يكون غير واضح في كثير من الأبيات بسبب القدم أو ضعف المداد، وكتبت عناوينها بألوان عدة كالأحمر والأخضر، وأطرت كل صفة بخطين، وأحيطت العناوين بخطين عدد أبياتها ٧١ بيتاً رقم الحفظ في مكتبة المسجد النبوي الشريف ٨٠/٦٦(٣) رقم الحاسوب ٣٣٩٥ رقم الفلم ٢٤٣، وعلى ورقة أظنها غلاف المخطوطة كتب (نحو) وتحتها كتب بخط شبه مطموس (الشيخ المجرادي رحمه الله) ورسم تحتها مثلث كتب فيه (المجرادي رحمه الله و) ثم كتب عليها بخط شبه مطموس أول خمسة أبيات من ألفية ابن مالك وسجلت عليها كتابات أُخر كالبسملة والحمدلة وغيرها، ويوجد على جانبها بخط كُتب عمودياً (أمانة من العربي بن الطاهر ملك)، وفيها أخطاء إملائية ونحوية وإن ندرت، وقلَّ شكلها، ولا يوجد ذكر لاسم الناسخ أو تأريخ النسخ.

الورقة الأولى من (ث)

الورقة الأخيرة من (ث)

النسخة (ج)

ثلاث ورقات(٢٢في١٦سم) في كل صفحة ١٨ سطراً ضبط أولها بالشكل، كتبت بعض كلماتها بالحبر الأحمر، وعليها تعليقات عدة، ورقم حفظها في مكتبة المسجد النبوي الشريف ١٤٩/٨٠(٣) رقم الحاسب ٤٠١١، رقم الفلم ٣٣، وفي آخر النسخة كتب الناسخ اسمه (محمد بن علي حمودة النفطي الشريعي المالكي مذهباً الأشعري اعتقاداً) ثم يدون تاريخ النسخ ونصه (جمادى الأخير يوم الثلاثاء في ساعة الأحمر سنة.وذلك في سنة أربعين و مايتين وألف من هجرة النبي على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية)، وتشان هذه النسخة بأخطاء نحوية وإملائية وإن قلت، ويقع فيها سقط أحياناً وإن قلّ، وفيها اختلاف في الرواية كثير عن بقية النسخ وجلها خطأ.

الورقة الأولى من (ج)

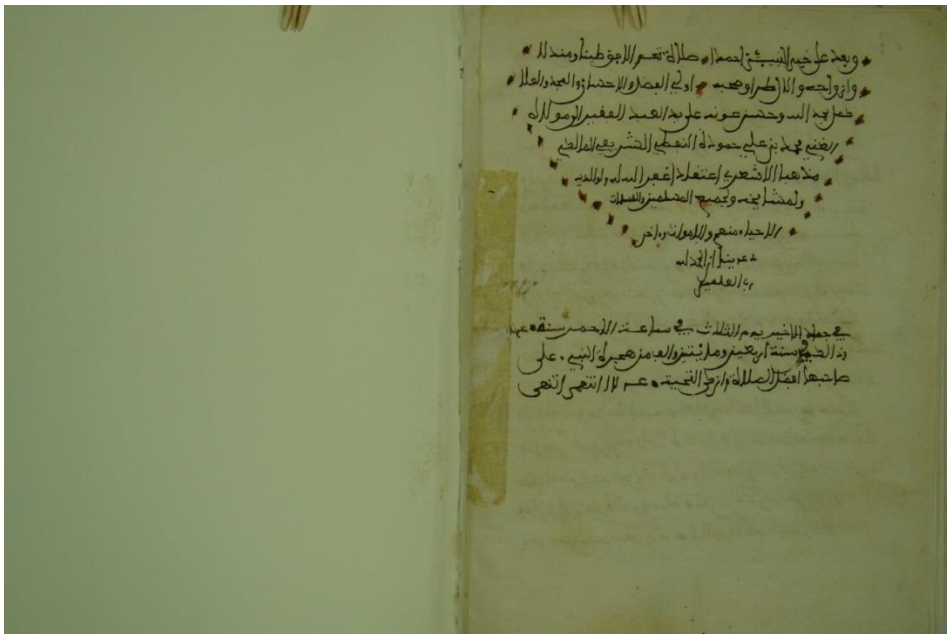

الورقة الأخيرة من (ج)

لامِيَةُ الجُمَلِ لأبي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّد بنِ مُحَمَّد المِجْرَادِي

بسمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَصلى اللهُ عَلى سَيِّدِنا وَمَوْلانا مُحَمَّد[25]

قالَ الشَّيْخُ أبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّد بن مُحَمَّد المِجْرَادِي السِّلاوِي رَحِمَهُ اللهُ.آمين[26]

حَمَـــدْتُ إلهِـــي[27] ثُـــمَّ صَـــلَّيتُ أوَّلا ... عَلَـــى سَـــيِّدِ الرُّسْـــلِ الكِـــرَامِ ذَوِي العُـــلا
مُحَمَّـــدٍ المَبْعُـــوثِ لِلخَلْـــقِ رَحْمَـــةً ... وأصْـــحَابه طُـــراً أولـــي الفضـــلِ والعَـــلا[30]
وبَعْـــدُ فَهَـــذِي[28] نُبْـــذَةٌ مِـــنْ قَوَاعِـــدٍ ... تُفِيـــدُكَ إعْرَابـــاً[31] فَحَصِّـــله تفضُـــلا[32]
وَذَلِـكَ[29] حُكْـمُ الظَّـرْفِ و الجُمْلتَـينِ مَـعْ ... بَيَـــانِ الـــذِي قَـــدْ جُـــرَّ حَيْـــثُ تنـــزَّلا
وأسْـــألُ رَبِّـــي اللهَ عَوْنـــاً عَلـــى الـــذِي ... قَصَـــدْتُ فمَـــا زَالَ الإلـــه[33] مُـــؤمَّلا[34]

فَصْلٌ فِي بَيَانِ الجُمْلةِ[35]

ومِثْـــلُ أَتَـــى زَيْـــدٌ أو الحَـــقُ وَاضِـــحٌ ... أو إنْ قَـــامَ زَيْـــدٌ جُمْلـــةٌ قَـــدْ تَمَـــثلا
كَلامـــاً تُسَـــمَّى[36] إنْ أفَـــادَتْ و[37]جُمْلـــةً ... وإلا[41] فتسْـــمَى جُمْلـــةً قـــطُّ فَـــاعْقِلا
فَفِعْليـــةٌ قـــلْ إنْ يَـــكُ الفِعـــلُ صَـــدْرَهَا ... وإنْ لـــمْ يَكـــنْ فَاســـمِيَّةٌ كـــالفَتَى العَـــلا[42]
ولا تعْتبـــرْ حَرْفـــاً تقَـــدَّمَ قبْلهَـــا ... كقـــدْ قـــامَ[43] زيـــدٌ أو أزيـــدٌ تفضُّـــلا[44]
ومَـــا هُـــوَ فِـــي أَصْـــلِ الكـــلامِ مُصَـــدَّرٌ ... فمُعْتبَـــرٌ مِـــن غيـــرِ خُلـــفٍ تَحَصَّـــلا
ففِعْليـــةٌ عَمْـــراً رَأيْـــتُ وَخَالِـــداً ... أجـــزهُ[45] ويـــا زَيْـــدُ الكـــرِيْمُ المُـــبَجَّلا[46]
وكيْـــفَ أتـــى زَيْـــدٌ وأيَّ غُلامِهـــمْ[38] ... ضَـــرَبْتَ وَ[47] إنْ زَيْـــدٌ أتـــاكَ فَحَصِّـــلا[48]
وَيحْتَمِـــلُ[39] الـــوَجْهَينِ بَعْـــضٌ كقـــوْلِهِمْ[40] ... أفِـــي الـــدَّارِ زَيْـــدٌ أو[49] أعِنْـــدَكَ ذو[50] الـــوَلا[51]

فَصْلٌ فِي بَيانِ الجمْلةِ الكُبْرَى والصُّغْرَى[52]

وزَيـــــدٌ أبـــــوْهُ قـــــائِمٌ وَمُحَمَّـــــدٌ ... أتِـــى جُمْلـــة [57]كُبْـــرَى فَخُـــذْهُ مُمَـــثِّلا
وصُـــغْرَاهُمَا زَيْـــدٌ مُقِـــيمٌ و[53]عَـــامِرٌ ... مُعَنَّـــى[58] وبَكـــرٌ[59] ذو غَـــرَامٍ بمَـــنْ خَـــلا
وكُبْـــرَى وَصُـــغرَى قـــلْ[54] تكـــونُ كخالـــدٌ[55] ... أبُـــوهُ أخـــوهُ عَـــالمٌ بالـــذِي تـــلا
ويَحتمِـــل الـــوَجْهينِ بَعْـــضُ كلامِهـــم ... كمِثـــلِ {أنَـــا آتِيـــكَ }[60] فِـــي النَّمْـــلِ نُـــزِّلا

ودِرْهَـمُ ذا[٥٦] فِـي الكِـيسِ ثـمَّ مُحَمَّـدٌ مُقِـيمٌ أبـوه فافهمَنـهُ مُسَـهلا[٦١]

انقِسَامُ الكُبْرَى إلى ذاتِ وَجْهٍ وذاتِ وَجْهَينِ [٦٢]

وإنْ جَـاءَكَ اسـمٌ صَـدْرَ كُبْـرَى وعَجْزَهَـا أتَـى الفِعْـلُ تسْـمَى ذاتَ وَجْهَـينِ فـاقبَلا
كقوْلِـكَ زَيْـدٌ يَسْـتجيْشُ غُلامُـهُ[٦٣] وَعَمْـرٌ أَتـى والحَـقُّ مَـا زَالَ أعْـدَلا[٦٤]
وإلا فَـذَاتُ الوَجْـهِ تسْـمَى كعَـامِرٌ أبُـوْهُ مُقِـيْمٌ فافهَمَنْـهُ مُكَمِّـلا

الجُمَلُ التي لا مَحلَّ لَهَا مِنَ الإعْرابِ[٦٥]

وإنْ فِـي ابْتـدَاءِ القـوْلِ جَاءَتـكَ جُمْلـةٌ ك {إنَّـا فتحْنـا }[٧٧] أو غُلامُـكَ أَقـبلا
فلـيْسَ لهَـا أصْـلاً[٦٦] مَحَـلٌّ وسَـمِّهَا بِجُمْلـةِ الاسْـتِئنَافِ فهْـوَ قـدِ اعْـتلا
وَقـالَ أبُـو إسْـحَاقَ[٦٧] جَـرٌّ مَحلهـا إذا وَقَعَـتْ[٧٨] مِـنْ بَعْـدِ حَتَّـى وأُبْطِـلا

كـذا جُمْلـةُ المَوْصُـولُ الاسـمُ[٦٨] بهَـا وَمِثلهَـا صِـلة الحَرْفِـي خُـذْهُ مُكَمَّـلا[٧٩]
كجَـاءَ الَّـذِي قـدْ خَـافَ مِمَّـا ضَـرَبْتهُ[٦٩] ومَعْنـاهُ مِـنْ ضَـرْبِي لـهُ قـدْ تَمَـثَّلا
كـذا جُمْلـةُ التَّفسِـيْرِ وَهـيَ تُبـيْنُ[٧٠] مَـا تلتـهُ[٨٠]ك{هَـلْ هَـذا}[٨١]وفِـي اقْتَـرَبَ انْجَـلا
مُجَـرَّدَةً تـأتِي ومَقرُوْنـةً بـأَيْ وَأنْ[٨٢] كأشَـرْتُ لِلغـلامِ أنِ افعـلا
وَقَـالَ الشَّـلوْبينُ[٧١] المُفَسِّـرُ مِثْـلُ مَـا يُفسَّـر فـي الإعْـرَابِ والحَـقُ مَـا خَـلا[٨٣]
وإن تتعَـرَّضْ[٧٢] بَـيْنَ شَـيْئَيْنِ جُمْلـةٌ فلـيْسَ لهَـا أَيْضـاً مَحَـلٌّ فحَصِّـلا
وقـد تتعَـرَّضْ[٧٣] جُمْلتَـانِ فصَـاعِداً خِلافـاً لِقـومٍ[٨٤] قَـدْ أَبَـوْهُ فـاقبلا
وإنْ تلتـبسْ حالِيـةٌ مَـعَ هَـذِهِ فمَيِّـزْ بأشْـياءٍ[٨٥] أتتـكَ مُعَـوِّلا
كمِثـلِ اقتِـرَانِ الفـا بِهـا أو بأنَّهـا أتـتْ طلَبـاً أو[٨٦] مِثْـلَ سَـوْفَ بهـا صِـلا
أو الـواوِ إنْ كـانَ المُضَـارِعُ صَـدْرَهَا كيَـا حَـادِيَيْ[٨٧] عِيْـرِي و[٨٨] أحْسَـبُنِي اعْـتلا
كَـذا إنْ تُجِـبْ[٧٤] شَـرْطَاً بِهَـا غَيْـرَ جَـازِمٍ كمِثـلِ إذا أوْ[٨٩] لَـوْ ولَـوْلا فكمِّـلا [٩٠]
وإنْ يَـكُ[٧٥] ذَا جَـزْمٍ ولَـمْ تقتـرِنْ بفـا ولا بـإذا فـالحُكمَ فِيْهَـا[٩١] كَـذَا اجْعَـلا

وإنْ تقـــعْ أيْضـــاً لِليَمِـــيْنِ[٧٦] جَوابَـــهُ فحُكمُـــكَ فِيْهَـــا مِثـــلُ[٩٢] حُكْمِـــكَ أوَّلا
وإنْ تبعَـــتْ مَـــا لا مَحَـــلَّ لهـــا احْكمَـــنْ لهَـــا مِثلهـــا[٩٣] والعَـــدُّ سَـــبْعٌ تحَصَّـــلا

الجُمَلُ التي لهَا مَحَلٌّ مِنَ الإعْرَاب [٩٤]

وإنْ وَقعَـــتْ حَـــالاً فنصْـــبٌ مَحَلُّهـــا وإنْ تـــأتِ مَفْعُـــولاً كـــذَلِكَ فـــاجْعَلا[١٠١]
وإنْ وَقعَـتْ فِـي مَوْضِـعِ الخَبَـرِ احْكُمَـنْ عليْهَـا برَفْـعٍ أو بنصْـبٍ قـدِ انجَـلا[١٠٢]
فَفِـي الابْتِـدَا مَـعْ بَـابِ[٩٥] إنَّ ارْتِفَاعُهَـا وفـي كـانَ مَـعْ كـادَ انتِصَـابٌ تجَمُّـلا [١٠٣]

وَقُـلْ[٩٦] إنْ يُضَـفْ شيءٌ لهَا الجَرُّ حُكْمُهَا كيَـوْمَ أتَـى زَيْـدٌ أَخُـو[١٠٤] الفَضْـلِ والعُـلا
وَمَهْمَـا[٩٧] أتـتْ مِـنْ بَعْـدِ حَيْـثُ وإذْ إذَا وَلمَّـا فجَـرٌّ حُكمُهَـا عِنـدَ مَـنْ بَـلا[١٠٥]
وَذلِـكَ[٩٨] فِـي لَمَّـا عَلَـى قَـوْلِ فِرْقَـةٍ[٩٩] رأوا[١٠٦] أنَّهـا اسـمٌ مِثـلَ حِـيْنَ تنـزَّلا
وإنْ وَرَدَتْ أيْضـــاً لِشَـــرْطٍ جَوَابـــهُ وجَـاءَ إذا مَعْهَـا[١٠٧] أو الفـاءُ[١٠٨] تجْـتلا
فمَوْضِـعُهَا جَـزْمٌ كـإنْ جَـاءَ خَالِـدٌ إذا عَمْـرُ آتٍ[١٠٩] أو فعَمْـرٌ قـد أقـبلا
وإن مُفْـرَدٌ يُنعَـتْ بهَـا فهْـيَ مِثلـهُ لـدَى الرَّفـعِ ثـمَّ النَّصْـبِ والجَـرِّ مُجْمَـلا
كجَـا رَجـلٌ يَـدعُو علـى رَجُـلٍ عَصَـى خَطِيبَـاً يَجُـوشُ[١١٠] القـوْمَ لِلفضْـلِ[١١١] والعُـلا
وَإنْ جُمْلـةٌ تُعْطَـفْ[١٠٠] عَلـى جُمْلـةٍ لهـا مَحَـلٌّ فـذَاكَ الحُكـمُ فِيْهَـا تحَصَّـلا
كزَيْـدٌ أبُـوْهُ رَاحِـلٌ وغُلامُـهُ مُقِـيمٌ وَسَـبْعٌ عَـدُّها مُتحَصـلا[١١٢]

حُكْمُ الجمْلةِ بَعْدَ النَّكِرَة والمَعْرِفةِ[١١٣]

وإنْ وَرَدَتْ[١١٤] مِـنْ بَعْـدِ مَحْـضٍ مُعَـرَّفٍ فإعْرَابُهَـا حَـالٌ لِمَـا قبْـلُ قـدْ خَـلا[١١٦]
وإنْ وَرَدتْ مِـنْ بَعْـدِ مَحْـضٍ مُنَكَّـرٍ فإعرابُها وصـفٌ[١١٧] لِمَـا قبـلُ قـدْ تـلا[١١٨]
وتحْتمِـل[١١٥] الـوَجْهينِ بَعْـدَ مُنكَّـرٍ ومَعْرِفـةٍ ليْسَـا بمَحْضَـيْن فـاقبَلا

مَا يَتعلَّقُ مِنْ حُرُوفِ الجَّرِ وَمَا لا يَتعلَّقُ وبَيَانُ المُتعلِّقِ[١١٩]

وَكـــلُّ حُـــرُوْفِ الجَّـــرِ بالفِعْـــلِ عُلِّقـــتْ ... أَو اســـمٍ كَمِثْـــلِ[١٣٢] الفِعْـــلِ حَيْـــثُ تنـــزَّلا
أوِ[١٢٠] اسْـمٍ بِشِـبْه[١٢١] الفِعْـل أُوِّلَ أو[١٢٢] بمَـا ... يُشِـيْرُ إلـى مَعْنـى المُشَـابهِ فافصِـلا[١٣٣]
سِـوَى سِـتةٍ[١٢٣] لـوْلا لعَـلَّ[١٢٤] وكافِهـا[١٢٥] ... ورُبَّ[١٣٤] ومَـا قـدْ زِيْـدَ كالبَـا ومِـنْ[١٣٥] جَـلا
وَأَحْـرُفُ الاسْـتِثْنَاءِ[١٢٦]إذ الخَفْـضُ[١٢٧]بَعـدَها ... أتـى كـأتى قَـوْمِي[١٣٦] خَـلا زَيـدٍ انْجَـلا
وَتعْلِيْقهَـا[١٢٨] بِالفِعْـلِ إنْ يَـكُ[١٢٩] نَاقِصـاً ... أصَـحُّ مِـنَ المَنـعِ الَّـذِي قـدْ تقلـلا[١٣٧]
وَفِـي أَحْـرُفِ المَعْنَـى خِـلافٌ[١٣٠] لـدَيْهِمُ[١٣١] ... جَـوَازٌ وَ[١٣٨]مَنْـعٌ ثـمَّ قَـوْلٌ تفصَّـلا
فـإنْ نـابَ عَـنْ فِعْـلٍ فـذَلِكَ جَـائزٌ ... وَإلا فـلا والفارِسِـيُّ[١٣٩] بـذَا اعْـتلا

حُكْمُ المَجْرُوْرِ بَعْدَ المَعْرفةِ والنَّكِرَةِ[١٤٠]

وَإِنْ وَقَـعَ المَجْـرُورُ بَعْـدَ مُنكَّـرٍ ... ومَعْرِفـةٍ فـالحُكمَ كالجُمْلـةِ[١٤١] اجْعَـلا[١٤٢]

مَا يَتعَلَّقُ بِهِ المَجْرُوْرُ إنْ وَقعَ حَالاً أوْ صِفةً أوْ خَبَراً أوْ صِلةً[١٤٣]

وَإنْ وَقَـعَ المَجْـرُورُ حَـالاً كجَـاءَنِي ... غُلامِـيَ فِـي ثـوْبٍ فَعَلقـهُ[١٤٥] تَفْضُـلا
بمَعْنـى اسْـتقَرَّ وَاجِـبَ الحَـذفِ عِنْـدَهُمْ ... أو اسْـمٍ كمَعْنـى مُسْـتقِرٍ فحَصِّـلا
كـذَا الحُكـمُ مهمـا يَـأْتِ وَصْـفاً ومُخْبَـراً ... بـهِ مِثـلُ زَيْـدٍ فِـي دِيْـارِ بَنِـي العَـلا[١٤٦]
وَإنْ صِـلَةَ المَوْصُـوْلِ جَـاءَ[١٤٤] فَحُكمُـهُ ... تعَلقـهُ بالفِعْـل لا غيْـرُ فاشْـمُلا[١٤٧]

فِي رَفعِهِ الفاعِلَ بَعْدَ النَّفي والاستِفهَامِ فِي هَذهِ المَوَاضِع الأرْبَعَة[١٤٨]

إذَا نفِـيَ المَجْـرُورُ يَرْفـعُ فـاعِلاً ... كـذَا مَـعَ الاسْـتِفهَامِ فاحْفظـهُ تكْمُـلا
كـذَا الحُكْـمُ فِـي هَـذي[١٤٩] المَوَاضِـعِ كُلِّهَـا ... والاخْفَـشُ[١٥٣]وَالكُـوْفِيُّ[١٥٤] فِـي ذَاكَ أسْـجَلا[١٥٥]
وَمَـا قِيْـلَ فِـي المَجْـرُوْرِ فَـالظَّرْفُ[١٥٠] مِثْلُـهُ ... لِـذا[١٥٦] كُـلُّ حُكـمٍ قـدْ تقـرَّرَ أوَّلاً[١٥٧]
وَقـدْ كمُـلَ[١٥١] المَقصُـوْدُ مِمَّـا أرَدْتُـهُ ... فلِلـه رَبِّـي الحَمْـدُ دَايمـاً أُصِّـلا[١٥٨]
وبَعْـدُ عَلـى خَيْـرِ النَّبيـينَ أحْمَـد[١٥٢] ... صـلاةً تعُـمُّ الأُفـقَ طِيْبـاً[١٥٩] ومَنْـدِلا

وَأَزْوَاجـــــهِ وَالآلِ طـــــراً وَصَـــــحْبِهِ أُولـــي الفَضْـــلِ والإحْسَـــانِ وَالمَجْـــدِ وَالعُـــلا

نحمد الله على نعمائه وجزيل عطائه وكريم فضله أن يسر لنا تحقيق هذه المخطوطة النافعة، والله أعلم ما بذل من جهد في تحقيقها وتبيان أوجه رواياتها، والتعليق على بعض آرائها لتتم المنفعة لطلاب العلم بها، وله الفضل والمنة فبعونه تتم الصالحات.

هوامش البحث:

١ ينظر: الأعلام ٤٤/٧،ومعجم المؤلفين ٢٨٦/١١،وهدية العارفين ٣٦/٢،الاستقصا لأخبار دول المغرب العربي الاقصى٨٣/٤.

٢ ينظر: معجم المؤلفين ٢٨٦/١١،وهدية العرفين ٣٦/٢.

٣ ينظر: الاستقصا لأخبار دول المغرب العربي الاقصى٨٣/٤

٤ ينظر: إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون ٣٩٧/٤.

٥ ينظر: الأعلام ٤٤/٧،ومعجم المؤلفين ٢٨٦/١١،وهدية العارفين ٣٦/٢،وشجرة النور الزكية ٢٣٥،والاستقصا لأخبار دول المغرب العربي الاقصى٨٣/٤

٦ ينظر: إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون ٣٩٧/٤،وهدية العرفين ٣٦/٢، والاستقصا لأخبار دول المغرب العربي الاقصى٨٣/٤.

٧ ينظر: معجم المؤلفين ٢٨٦/١١.

٨ ينظر: الأعلام ٤٤/٧.

٩ ينظر:هدية العرفين ٣٦/٢.

١٠ ينظر: الأعلام ٤٤/٧،ومعجم المؤلفين ٢٨٦/١١،وهدية العارفين ٣٦/٢، وإيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون ٣٩٧/٤،والاستقصا لأخبار دول المغرب العربي الاقصى٨٤/٤

١١ ينظر: الأعلام ٤٤/٧

١٢ ينظر: الاستقصا لأخبار دول المغرب العربي الأقصى ٨٣/٤.

١٣ شجرة النور الزكية ٢٣٥.

١٤ الاستقصا لأخبار دول المغرب العربي الاقصى٨٣/٤.

١٥ مقدمة الواضح في علم العربية للمحقق د.أمين السيد.

١٦ ينظر: الأعلام ٤٤/٧،ومعجم المؤلفين ٢٨٦/١١،وهدية العارفين ٣٦/٢.

١٧ ينظر:شجرة النورالزكية ٢٣٥،ومعجم المؤلفين ٢٨٦/١١،وهدية العارفين ٣٦/٢.

١٨ ينظر: الأعلام ٤٤/٧،ومعجم المؤلفين ٢٨٦/١١.

١٩ ينظر: شجرة النور الزكية ٢٣٥،ومعجم المؤلفين ٢٨٦/١١،وهدية العارفين ٣٦/٢، وإيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون ٣٩٧/٤،والاستقصا لاخبار دول المغرب العربي الاقصى٨٤/٤

٢٠ ينظر: الأعلام ٤٤/٧.

٢١ – لم أجد ذكرا له في ما وقفت عليه من كتب التراجم والنحو والتاريخ إلا ما جاء في معجم المطبوعات ولم يذكر اسمه،وقد يكون تحريفاً عن الرسموكي.

٢٢ – ينظر: معجم المطبوعات العربية.١٩١٦/٢.

٢٣ – الأعلام. ٧/ ١١٠.

٢٤ – تحقيق النصوص. ٥٥.

٢٥ – لم ترد في نسخة متن اللامية الأولى التي سنسميها (ت).

٢٦ – لم ترد في (ج) و(ب) و(أ).

٢٧ – في (ب) و(أ) (إلاهي).

٢٨ – في (ب)،و(أ) (هاذي).

٢٩ – في (أ،و ب،وج) (وذالك).

٣٠ – أي العَلاء فحذف الهمزة.

٣١ – في (ث) (الإعراب).

٣٢ – في (ج) (تَفَضُّلا) بتضعيف الضاد وضمه.

٣٣ – في (أ،ب) (الإلاه).

٣٤ – في (ج) مَوْئلا.

٣٥ – لا يوجد العنوان في (ج).

٣٦ – في (أ، ب،ث) (تُسمِّي).

٣٧ – في (ث) الواو غير موجودة (أفدت جملةٌ).

٣٨ – في (ج) (غلامَهم ضربتَ).

٣٩ – في (أ،ب،ث،ج) (ويحتمل)، فالمقصود تحتمل الوجهين بعض الجمل أي تحتمل أن تكون إسمية وفعلية في الوقت ذاته وتجد هذا مبسوطا في مغني اللبيب وحاشية الدسوقي عليه.انظر الحاشية ج٢ص٣٨٦–٣٩١.

٤٠ – (ث)(كلامهم).

٤١ – أي وإن لم تفد فتسمى جملة فقط ، ولا تسمى كلاما بدليل الأمثلة التي ضربها في البيت السابق فمنها ما أفاد مثل::أتى زيد ،ومنها ما لم يفد مثل: إن قام زيد، وهذا الرأي يراه ابن هشام في المغني فيقول (لهذا تسمعهم يقولون:جملة الشرط ،جملة الجواب ،جملة الصلة ،وكل ذلك ليس مفيداً، فليس بكلام.)مغني اللبيب ٢/٣٧٤ ،وهو نقيض ما يراه الزمخشري في المفصل وكذلك شارح المفصل الذي قال (واعلم أن الكلام عند

النحويين عبارة عن لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه ويسمى الجملة) شرح المفصل ٢٠/١،وهي في (ج) (وإلا تُسمَّى جملة).

٤٢ – في (ت) و(ج) (العُلا).

٤٣ – في (ج) (كقد قُدَّ زيد).

٤٤ – في (ب،وث)(تفضَّلا).

٤٥ – في (ج) (أجزره) من دون شكل،ورأيتها عند بعض شراح اللامية (أجره) بالراء مثل تقريب المبتدي. ص٤١ ،ولم ترد هكذا في المخطوطات التي اعتمدت في هذا البحث،وقد يكون هذا ما أراد أن يشير له الناسخ في (ج) عندما خطها (أجزره) أي أجزه أو أجره وقدم الزاي.

٤٦ – (المبجلا) نصبت لأنها صفة لمحل زيد، وزيد منادى مفرد مبني على الضم في محل نصب.

٤٧ –(ج) (أو).

٤٨ – في (ج) (فأقبلا).

٤٩ – في (ث).

٥٠ – في (ج) (ذي العلا) وهو خطأ.

٥١ – في (ت،وث) (العلا)،والوَلا أي الولاء وحذف الهمزة كما فعل في (العَلا) سابقاً.

٥٢ – في لا يوجد العنوان في (ت ،وج).

٥٣ – في (ث) لا يذكر الواو.

٥٤ – في (أ،ج) قد.

٥٥ – في (ت،و ث) (وكبرى وصغرى قد تكون كخالدٍ).

٥٦ – في (ث) (درهم كذا في الكيس).

٥٧ – جملة خبر لمبتدأ محذوف تقديره هذه أو هاتان جملة كبرى ،وهو يريد المثالين السابقين فكلاهما جملة كبرى.

٥٨ – في (أ) (وعامر معان).

٥٩ – في (ج) (مُعْنى وبكراً).

٦٠ – يريد قول الله تعالى: {قَالَ عِفْرِيتٌ مِنَ الْجِنِّ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ تَقُومَ مِنْ مَقَامِكَ وَإِنِّي عَلَيْهِ لَقَوِيٌّ أَمِينٌ (٣٩) قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ } (٤٠النمل) ترد هذه الجملة مرتين في هذه الآية ،وهي تعرب على وجهين: أولهما: يعرب فيه (آتيك) اسم فاعل خبر (أنا) فتكون جملة صغرى ،وثانيهما: يعرب (آتيك) فعلا مضارعا فتكون جملة في محل رفع خبر لـ (أنا) فتكون جملة كبرى ،وعلى هذا تحتمل هذه الجملة أن تكون جملة صغرى ،وأن تكون جملة كبرى في الوقت ذاته. ينظر: التبيان في إعراب القرآن ص١٧٣.

٦١ – (ج) (مُسْهِلا) وفي (ت،و ث)(فافهَمَنْه مُسَهِّلا).

٦٢ – لا يوجد العنوان في (ج).

٦٣ – شكلت بضم ميم غلامُه على الرفع في (أ،و ب،وث،وج) ،ولم تشكل في (ت).

٦٤ – في (ج) (أعدِلا) وفي (ت) (أعدُلا) وفي (ث) (أعدلا).

٦٥ – لا يوجد في (ج).

٦٦ – في (ج) (أصل).

٦٧ – هو الزجاج ،قال ابن هشام(وعن الزجاج وابن دُرُسْتُوَيْه أنها في موضع جر بـ (حتى) المغني:٢/٣٨٦.

٦٨ – جاءت بالرفع (الموصولُ الاسمُ) في (أ،و ب،وت) ولم تشكل في (ث،وج).

٦٩ – في (ت) ضريته.

٧٠ – في (ج) تبيين.

٧١ – في (ت) (الشلوفين) ، وهو(أبو علي عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الازدي الاندلسي الاشبيلي المعروف الشلوبين ولد سنة ٥٦٢هـ وتوفي سنة ٦٤٥هـ ينظر ترجمته في:بغية الوعاة ٣٦٤،ومرآة الجنان ١١٣/٤،روضات الجنات ٥٠١، الاعلام ٦٢/٥)

٧٢ – في(ث،ج) تعترض،على أن أهل النحويعبرون عنها بـ (تعترض)وليس(تتعرض) ينظر:المغني: ٥٦٤/١،وجامع الدروس العربية ٢٨٩/٣،إلا أننا أثبتنا (تتعرض) لأن الوزن الشعري يختل مع تعترض.

٧٣ – في (ث) تعترض، وهذا يخل بوزن البيت الشعري.

٧٤ – في (ج) يجب.

٧٥ – في (ث،ج) (تك) والصحيح (يك)لأن تقدير الكلام (وإن يك الشرطُ ذا جزم ولم تقترن الجملة بفا..).

٧٦ – في (ت) (لليمين أيضاً) ، وعلى الحالين وزن الشطرغيرمستقيم إلا إن حركت عين(تقع) ووصلت همزة أيضا فتصبح (تقعَيْضن)،و هكذا نطقها.

٧٧ – يريد قول الله تعالى: { إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا } الفتح (١).

٧٨ – في (ت) أوقعت وفي (ج) وقعت.

٧٩ – في (ج) كذا جملة الموصول الاسمي ومثلها بها صلة الحرفي خذه مكملا.وفي (ث)كذا جملة الموصول السم مثلها صلة الحرفي خذه مكملا.، وفي (ب) (مُمثِّلا) بدل (مكملا).

٨٠ – في (ث) (قلته) ،وفي (ج) (تتلوه).

٨١ – يريد قول الله تعالى {وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ }(الأنبياء٣).

٨٢ – في (ت) (أه) وهي (أنْ حرف تفسير بمعنى أي لكنها تختلف عنها).إعراب الجمل وأشباه الجمل.شوقي المعري:٣.

٨٣ – خلا أي مضى قال ابن منظور: (خلا الشيءُ خُلُوّاً مَضَى وقوله تعالى {و وإِنْ من أُمَّةٍ إِلاَّ خَلا فيها نَذِيرٌ} أَي مضمادة (خلا) ٢٣٧/١٤،فالناظم يرد قول الشلوبين، ويؤيد الرأي الذي سبق.

٨٤ – في (ث) للقوم ،وأراد بالقوم أبا علي الفارسي ومن تابعه من الكوفيين إذ رأوا أن لا اعتراض بأكثر من جملة.ينظر المغني ٣٩٤/٢.

٨٥ – (ج) (ما شياء)،(وقد تحتمل الجملة الاعتراض وغيره)إعراب الجمل وأشباه الجمل.قباوة. ٧٠.فقد تحتمل الخبرية.المصدر نفسه. ٧٠،وقد تختلط بالاستئنافية،وتلتبس بالحالية.المصدر نفسه. ٧٢.

٨٦ – في (ث) (و).

٨٧ – في (ث،وج) (حادي).

٨٨ – في (ج) (حادي عيراً وأحسبني) ،وهو يريد بيت المتنبي:

يا حادِيَي عِيرِها وأحْسبُني أُوجَدُ مَيتاً قُبَيْلَ أفقدُها

قِفَا قليلا بها عليَّ فَلا أقلَّ مِن نظرة أزودها

ديوان المتنبي ٢٩٩/١،وهو من شواهد المغني:ينظر ٣٩٨/٢،وموطن الشاهد فيه (وأحسبني)لكونها جملة اعتراضية بين النداء وجوابه وكانت اعتراضية لوجود الواو،وبه عرفناها.

٨٩ – في (ت،ث) (أو).

٩٠ – يريد في فعل الأمر(كمِّلا) إلى بقية أدوات الشرط غير الجازمة وهي(لوما ،ولمَّا ،وكيف) ينظر:إعراب الجمل وأشباه الجمل.قباوة:٩٦.

٩١ – في (ت) (فالحكم بها وفي (ث) (فيه).

٩٢ – في (ث) (فيه كمثل).

٩٣ – في (ث) (له فحكمها إعرابه)،وفي (ج)(له احكمن مثله) وكلتا الروايتين لا تصح عروضيا ،وجاءت في (أ،و ب)(له فحكمها مثله)،والذي أثبتناه أصحها عروضيا.

٩٤ – لايوجد العنوان في (ج).

٩٥ – في (ت) لا توجد كلمة (باب) وفي (ج) (ارتفاعها مع باب إن).

٩٦ – في (ت) (فقل)،وفي (ج) (فقال).

٩٧ – في (ت) (فمهما) وفي (ج) (فمهمى).

٩٨ – في (أ،و ب) (كذلك).

٩٩ – قال ابن مالك (ظرف بمعنى (حين) عند أبي علي)شرح الكافية الشافية:٢/١٨٠.

١٠٠ – في (ث) (وإن تعطف جملة..).

١٠١ – في (ت) (كذالك اجعلا).

١٠٢ – في (ت) (أو نصب قد انجلا).

١٠٣ – في (ج) (وفي كاد مع كان انتصاب تجملا).

١٠٤ – في (ج)(حكمه) و(أتى زيد ذو الفضل والعلا).

١٠٥ – في (ث) (من جلا) وفي (ج) (من تلا).

١٠٦ – (ج) (رووا).

١٠٧ – يسقط من (ج) (معها)،وأراد إذا الفجائية.ينظر:الجملة العربية تأليفها وأقسامها:٢٠٠.

١٠٨ – في (ث) (الفجاء).

١٠٩ – في (ث) (واتى) ،و(ب) (أتى) ،وكل المخطوطات التي أشكلت جاءت بـ (عَمْرٌ) بالتنوين على أن التنوين هنا يخل بالوزن الشعري ،ولا يستقيم الوزن إلا إن تركنا التنوين ،ومنع المصروف، وصرف الممنوع من ضرورات الشعر.

١١٠ – (يجوش) ساقطة من (ج)،والبيت ساقط من (ت) وفي (ب) (يحوش)،وفي (ث) (يحش)،ومعنى يجوش:أي يثير العزائم في الصدور.ينظر: اللسان: مادة (جوش) ٤٢٠/٢ ،وصاحب تقريب المبتدي يرويها (يحوش) ولا تصح معنى.

١١١ – في (ث،وج) (بالفضل).

١١٢ – في (ت)(مجملا) ،وفي (ب،و ث،ج) (متجملا).

١١٣ – لم يكتب العنوان في (ت) و(ج).

١١٤ – في (ت) (وقعت).

١١٥ – في (ت) (يحتمل)أي الإعرابُ يحتمل، وفي بقية النسخ (تحتمل)أي الجملةُ تحتمل.

١١٦ – في (ث) (جلا).

١١٧ – في (ت،وج) (وصف)، وهذا البيت في (ت،و ث،وج) يتقدم عن الذي سبقه.

١١٨ – في (ت،و ث) (خلا).

١١٩ – لم يكتب العنوان في (ت) و(ج).

١٢٠ – في (ت) (و).

١٢١ – في (ث) (كشبه).

١٢٢ – في (ت) (أولا و).

١٢٣ – في (ث) (المشابه).

١٢٤ – في (ج) لعلي.

١٢٥ – كاف الحروف الستة ،وهي للتشبيه.ينظر:المغني.٢/٤٤٢ ،وقيل:أن القول بعدم تعلقها ضعيف.الجنى الداني ١٣٧.

١٢٦ – يريد بأحرف الاستثناء التي يخفض ما بعدها وهي: عدا وخلا وحاشا.ينظر مغني اللبيب.٢/٤٤٢

١٢٧ – في (ج) (خفظ).

١٢٨ – في (ت) (وتعلقها).

١٢٩ – في (ت،و ث) (كان).قال ابن هشام أن المبرد والفارسي و ابن جني والجرجاني وابن برهان والشلوبين منعوا التعلق بحجة عدم دلالة الأفعال الناقصة على الحدث ،ورد بأنها تدل على الحدث إلا(ليس)،و به قال الناظم.ينظر المغني.٢/٤٣٦

١٣٠ – في (ث) (خلافاً).

١٣١ – يريد النحويين عامة.

١٣٢ – في (ت) (بشبه).

١٣٣ – في (ت،و ث) (فأفضلا).

١٣٤ – في (أ،و ب)(مَنْ) وفي غيرها لا تُشكل ،والصحيح (مِنْ)لأنها من الحروف الزوائد.ينظر المغني.٢/٤٤٠.

١٣٥ – في (ث) تسقط (رب).

١٣٦ – في (ج)(أتا كأت قومي).

١٣٧ – في (ث)(أصح من الفعل الذي قد تقبلا).

١٣٨ – الواو ساقطة من (ت).

١٣٩ – يريد أبا علي الفارسي قال ابن هشام(المشهور منع ذلك مطلقا، وقيل بجوازه مطلقا، وفصَّل بعضُهم فقال:إن كان نائباً عن فعل حُذِفَ جاز ذلك على طريق النيابة لا الأصالة، وإلا فلا، وهو قول أبي علي وأبي الفتح)مغني اللبيب ٢/٤٣٧.

١٤٠ – في (ت) (حكم المجرور والضرف) ولا يوجد العنوان كله في (ج).

١٤١ – أي: كالجملة الخبرية.ينظر: تقريب المبتدي.١٧٩.

١٤٢ – في (ت) (افعلا).

١٤٣ – لا يوجد العنوان في (ت وج).

١٤٤ – في (ث) (جاء).

١٤٥ – في (ج) (فعقله).

١٤٦ – في (ت،و ث) العَلا بالفتح ،وما هذا بالنسب ،ولكنه مدح بالرفعة.

١٤٧ – في (ت) (فاشملا).

١٤٨ – في (ت) (فصل في رفعه)،وفي (ث) (في رفع الفاعل..) من دون ضمير،وفي(ج) لا يوجد.

١٤٩ – في (ت،ث،ج)(هذا).

١٥٠ – في (ت ،و ث ،وج) (ضرف).

١٥١ – في (ج) (تحصل).

١٥٢ – في (ج) (أحمداً)، وأرى لو (نون) فلو منعناه من الصرف لاختل الوزن.

١٥٣ – في (ث) (الكوفيين) قال ابن هشام(وإن لم يعتمد الظرفُ أو المجرور نحو(في الدار_أو عندك_ زيد) فالجمهور يوجبون الابتداء، والأخفش والكوفيون يجيزون الوجهين) مغني اللبيب ٢/٤٤٤.

١٥٤ – في (ج) (ذلك).

١٥٥ – جاء في اللسان (وأَسْجَلْت الكلامَ أَي أَرْسَلْته).مادة (سجل).١١/٣٢٥.

١٥٦ – في (ت) (لدى)،وفي (ث) (لدا) وفي (ج) (لدن).

١٥٧ – في (أ)(مكملا).

١٥٨ – في (ت) (دايما أصَلا)،وفي (ج) (أملا)، وعجز البيت فيه خلل في ضربه.

١٥٩ – في (ج) (طيناً).

المصادر:

١– الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى.الشيخ أبو العباس أحمد بن خالد الناصري.تحقيق وتعليق:الأستاذ جعفر الناصري ،والأستاذ محمد الناصري.دار الكتاب. الدار البيضاء. ١٩٥٤.

٢– إعراب الجمل وأشباه الجمل.د.شوقي المعري.دار الحارث سوريا.الطبعة الأولى.١٩٩٧.

٣– إعراب الجمل وأشباه الجمل.فخر الدين قباوة.دار القلم العربي.حلب.الطبعة الخامسة.١٩٨٩.

٤– الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين لخير الدين الزركلي.دار العلم للملايين/بيروت – لبنان١٩٨٤م.

٥– إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون.لإسماعيل باشا البغدادي.دار إحياء التراث العربي. بيروت. لبنان

٦– بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة،لجلال الدين السيوطي ،تحقيق:محمد أبو الفضل إبراهيم.الطبعة الأولى.طبع عيسى البابي الحلبي وشركاه ١٣٨٤هـ–١٩٦٥م.

٧– التبيان في إعراب القرآن. لأبي البقاء العكبري.تحقيق: علي محمد البجاوي.دار إحياء التراث.

٨- تحقيق النصوص ونشرها.عبد السلام محمد هارون.مكتبة الخانجي بالقاهرة.الطبعة السابعة.١٩٩٨.

٩- تقريب المبتدي من نظم المجرادي. عـلام نوريم.مطبعة النجاح الجديدة. الدار البيضاء.٢٠٠٤.

١٠- جامع الدروس العربية.الشيخ مصطفى الغلاييني.المكتبة العصرية.الطبعة الرابعة عشرة.١٩٨٠.

١١- الجملة العربية تأليفها وأقسامها.د:فاضل صالح السامرائي.دار الفكر.الأردن.الطبعة الثانية.٢٠٠٧.

١٢- الجنى الداني في حروف المعاني:تأليف حسن بن قاسم المرادي المتوفى سنة ٧٤٩هـ.تحقيق:د.طه محسن.مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م.

١٣- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ،للعلامة الشيخ مصطفى محمد الدسوقي.ضبطه وصححه ووضع حواشيه: عبد السلام محمد أمين. دار الكتب العلمية.بيروت. لبنان. الطبعة الثانية. ٢٠٠٧.

١٤- ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري المتوفى سنة ٦١٠هـ المسمى التبيان في شرح الديوان ضبط نصه وصححه د.كمال طالب.دار الكتب العلمية الطبعة الثانية ٢٠٠٨م-١٤٢٩هـ.

١٥- روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات:الميرزا محمد باقر الموسوي الخوانساري الاصبهاني.تحقيق:أسد الله إسماعيليان – تهران.

١٦- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية.تأليف: العلامة الجليل الأستاذ الشيخ محمد بن محمد مخلوف. دار الكتاب العربي.بيروت. لبنان.

١٧- شرح الكافية الشافية.لأبي عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الشافعي الجياني.تحقيق:علي محمد معوض ،وعادل أحمد عبد الموجود.دار الكتاب العلمي. بيروت – لبنان.الطبعة الأولى. ٢٠٠٠.

١٨- شرح المفصل لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش.عنيت بطبعه ونشره بأمر المشيخة إدارة الطباعة المنيرية.لصاحبها محمد منير عبده أغا الدمشقي.بمصر شارع الكحكيين.

١٩- لسان العرب.لابن منظور.طبعة جديدة مصححة ملونة اعتنى بتصحيحها:أمين محمد عبد الوهاب ،و محمد الصدق العبيدي.دار إحياء التراث العربي.مؤسسة التاريخ العربي. بيروت. لبنان. الطبعة الثالثة. ١٩٩٩.

٢٠- مرآة الجنان:لليافعي.طبع في حيدر آباد سنة ١٣٣٧هـ.

٢١- معجم المؤلفين.عمر رضا كحالة.مؤسسة الرسالة.

٢٢- معجم المطبوعات العربية يوسف بن إليان بن موسى سركيس.مطبعة سركيس بمصر ١٣٤٦ هـ – ١٩٢٨ م.

٢٣- مغني اللبيب عن كتب الاعاريب:تأليف أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري المتوفى سنة ٧٦١هـ.حققه وفصَّله وضبط غرائبه محمد محيي الدين عبد الحميد.

٢٤- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين.مؤلفه:إسماعيل باشا البغدادي. طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية. استانبول.سنة ١٩٥١.وأعيد طبعه في دار التراث العربي.بيروت. لبنان.

٢٥- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع.لجلال الدين السيوطي.تحقيق:أحمد شمس الدين.دار الكتب العلمية.بيروت– لبنان.الطبعة الأولى.١٩٩٨.

٢٦- الواضح في علوم العربية.لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي المتوفى سنة (٣٧٩هـ). تحقيق:الدكتور أمين علي السيد. دار المعارف. مصر. ١٩٧٥.

ABSTRACT

Everyone who visited the western Arab homeland, its universities, meetings, or introduced to the systems of studying Arab grammar there, will know the status of this system in the grammatical lesson there, and how the students study, memorize, understand and review, up to now we find some in the great scientists western Arab homeland come to explain himself for its importance ; but our school and universities do not mention this useful system, may our students make use of that knowledge and introduce to the efforts made by a venerable scientist who is called Al Mijradi, and know widely the Arab studies and knowledge in the western Arab countries. Also the subject of the manuscript which deals with the sentences and their conditions within a detailed and exact study, we do not find it except in a few books, also we do not find about it a system simplifies its memorization and understanding, that making the investigation and its tasks difficult.

المحاضرة (5)

التحقيق

.هذا هو الاصطلاح المعاصر الذي يقصد به بذل عناية خاصة بالمخطوطات حتى يمكن التثبت من استيفائها لشرائط معينة

فالكتاب المحقق هو الذي صح عنوانه، واسم مؤلفه، ونسبة الكتاب إليه، وكان متنه أقرب ما يكون إلى الصورة التي تركها .مؤلفه

:وعلى ذلك فإن الجهود التي تبذل في كل مخطوط يجب أن تتناول البحث في الزوايا التالية

.تحقيق عنوان الكتاب -1

.تحقيق اسم المؤلف -2

.تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه -3

.تحقيق متن الكتاب حتى يظهر بقدر الإمكان مقاربا لنص مؤلفه -4

وبديهي أن وجود نسخة المؤلف -وهو أمر نادر ولا سيما في كتب القرون الأربعة الأولى- لا يحوجنا إلى مجهود إلا بالقدر الذي نتمكن به من حسن قراءة النص. نظرًا إلى ما قد يوجد في الخط القديم من إهمال النقط والإعجام، ومن إشارات كتابية لا .يستطاع فهمها إلا بطول الممارسة والإلف. وهذا الأمر يتطلب عالما في الفن الذي وضع فيه الكتاب، متمرسا بخطوط القدماء

أصل التحقيق من قولهم: حقق الرجل القوم: صدقه، أو قال هو الحق. والجاحظ يسمى العالم المحقق "محقا"، جاء في رسالة فصل ما بين العداوة والحسد. من رسائل الجاحظ بتحقيق عبد السلام هارون 1: 338-339: "إنه لم يخل زمن من الأزمان فيما مضى من القرون الذاهبة إلا وفيه علماء محقون قرءوا كتب من تقدمهم ودارسوا أهلها" ثم قال: "واتخذهم المعادون للعلماء ".المحقين عدة

والاحقاق: الإثبات، يقال أحققت الأمر إحقاقا، إذا أحكمته وصححته وبهذه المناسبة أذكر أن إهمال النقط والإعجام قد امتد شيء منه إلى قرون متأخرة، فالناظر في خط ابن حجر -وهو من علماء القرن التاسع- يرى هذا الإهمال بوضوح تام

تحقيق العنوان:

:وليس هذا بالأمر الهين، فبعض المخطوطات يكون خاليًا من العنوان

.إما لفقد الورقة الأولى منها -1

.أو انطماس العنوان -2

:وأحيانًا يثبت على النسخة عنوان واضح جلي ولكنه يخالف الواقع -3

.أ- إما بداع من دواعي التزييف

.ب- وإما الجهل قارئ ما وقعت إليه نسخة مجرة من عنوانها فأثبت ما خاله عنوانها

1-فيحتاج المحقق في الحالة الأولى إلى إعمال فكرة في ذلك بطائفة من المحاولات التحقيقية، كأن يرجع إلى كتب المؤلفات كابن النديم، أو كتب التراجم، أو أن يتاح له الظفر بطائفة منسوبة من نصوص الكتاب مضمنة في كتاب آخر، أو أن يكون له إلف خاص أو خيرة خاصة بأسلوب مؤلف نم المؤلفين وأسماء ما ألف من الكتب، فتضع تلك الخبرة في يده الخيط الأول .للوصول إلى حقيقة عنوان الكتاب

2- والانطماس الجزئي لعنوان الكتاب مما يساعد كثيرا على التحقيق من العنوان الكامل متى وضح معه في النسخة اسم المؤلف، فإن تحقيقه موكول إلى معرفة ثبت مصنفات المؤلف وموضوع كل منها متى تيسر ذلك.

3- وأما التزييف المعتمد فيكون بمحو العنوان الأصيل للكتاب وإثبات عنوان لكتاب آخر أجل قدرا منه ليلقي بذلك رواجا، أو يكون ذلك مطاوعة لرغبة أحد جماع الكتب. وقد ينجح المزيف نجاحا نسبيا بأن يقارب ما بين

خطه ومداده وخط الأصل ومداده فيجوز هذا على من لا يصطنع الحذر والريبة في ذلك

وأما التزييف الساذج فمنشؤه الجهل، فيضع أحد الكتاب في صدر الكتب الأغفال عنوانا يخيل إليه أنه هو العنوان الأصيل

تحقيق اسم المؤلف

إن كل خطوة يخطوها المحقق لا بد أن تكون مصحوبة بالحذر، فليس يكفي أن نجد عنوان الكتاب واسم مؤلفه في ظاهر النسخة أو النسخ لتحكم بأن المخطوطة من مؤلفات صاحب الاسم المثبت، بل لا بد من إجراء تحقيق علمي يطمئن معه الباحث إلى أن الكتاب نفسه صادق النسبة إلى مؤلفه.

وأحيانًا نفقد النسخة النص على اسم المؤلف، فمن العنوان يمكن التهدي إلى ذلك الاسم، وبمراجعة فهارس المكتبات، أو كتب المؤلفات، أو كتب التراجم التي أخرجت إخراجًا حديثًا وفهرست فيها الكتب، كمعجم الأدباء لياقوت، أو غير ذلك من الوسائل العلمية.

على أن اشتراك كثير من المؤلفين في عنوانات الكتب يحملنا على الحذر الشديد في إثبات اسم المؤلف المجهول، إذ لا بد من مراعاة اعتبارات تحقيقية، ومنها المادة العلمية للنسخة، ومدى تطويعها لما يعرفه المحقق عن المؤلف وحياته العلمية وعن أسلوبه وعن عصره.

والمحقق إذا عثر طائفة معقولة من الكتاب منسوبة إلى مؤلف معين في نقل من النقول، كان ذلك مما يؤيد ما يرجحه أو يقطع به في ذلك.

وأحيانًا تدل المصطلحات الرسمية في الكتاب على ما يوجهنا إلى تعيين عصر المؤلف، يظهر ذلك لمن قرأ شيئًا من هذه المصطلحات في صبح الأعشى للقلقشندي،

والتعريف بالمصطلح الشريف لابن فضل الله العمري.

وقد يعتري التحريف والتصحيف أسماء المؤلفين المثبتة في الكتب، فالنصرى قد يصحف بالبصري، والحسن بالحسين، والخراز بالخرار، وكل أولئك يحتاج إلى تحقيق لا يكتفي فيه بمراجع واحد، فقد يكون ذلك المرجع فيه عين ذلك التصحيف أو تصحيف آخر أقسى منه، فليس هناك بد من اجتلاب الطمأنينة في ذلك البحث العلمي الواسع.

وما قيل في تزييف العناوين يقال أيضا في تزييف أسماء المؤلفين، لذلك لم يكن بد من أن يتنبه المحقق لهذا الأمر الدقيق

المحاضرة (6)

تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه:

وليس الأمر الهين أن نؤمن بصحة نسبة أي كتاب كان إلى مؤلفه، ولا سيما الكتب الخاملة التي ليس لها شهرة، فيجب أن تعرض هذه النسبة على فهارس المكتبات والمولفات الكتبية وكتب التراجم، لنستمد منها اليقين بأن هذا الكتاب صحيح الانتساب.

وقديما تكلم الناس في كتاب العين المنسوب إلى الخليل. وقد ساق السيوطي في المزهر نصوص العلماء وأقوالهم في القدح في نسبة هذا الكتاب، ويكادون يجمعون أن الخليل وضع منهجه ورسمه، وأن العلماء حشوه من بعده.

وقد ذكر السيرافي كتابه أخبار النحويين البصريين أن الخليل عمل أول كتاب العين والذي نبه العلماء إلى ذلك دراستهم للكتاب، وتأديهم إلى أن مثل هذا التأليف لا يصح أن ينسب إلى رجل قارب الغاية في الفضل مثل الخليل.

فمعرفة القدر العلمي لمؤلف مما يسعف في التحقيق ينسبه الكتاب.

على أن بعض المؤلفين تتفاوت أقدارهم العلمية وتختلف اختلافا ظاهرا بتفاوت أعمارهم، وباختلاف ضروب التأليف التي يعالجونها، فنجد المؤلف الواحد يكتب في صدر شبابه كتابا ضعيفا، فإذا علت به السن وجدت بونا شاسعا بين يوميه. وهو كذلك يكتب في فن من الفنون قويا متقنا، على حين يكتب في غيره وهو من الضعف على حال. فلا يصح أن يجعل هذا القياس حاسما باطراد، في تصحيح نسبة الكتاب.

وتعد الاعتبارات التاريخية من أقوى المقاييس في تصحيح الكتاب وتزييفها، فالكتاب الذي تحشد فيه أخبار تاريخية تالية لعصر مؤلفه الذي نسب إليه جدير بأن يسقط من حساب ذلك المؤلف، ومن أمثلة ذلك كتاب نسب إلى الجاحظ، وعنوانه "كتاب تنبيه الملوك والمكايد"، ومنه صورة مودعة بدار الكتب المصرية برقم 2345 أدب. وهذا الكتاب زيف لا ريب في ذلك؛ فإنك تجد من أبوابه باب "نكت من مكايد كافور الإخشيدي" و"مكيدة توزون بالمتقي الله". وكافور الإخشيدي كان يحيا بين سنتي 292 و357 والمتقي لله كان يحيا سنتي 297 و357. فهذا كله تاريخ بعد وفاة الجاحظ بعشرات من السنين. وأعجب من ذلك مقدمة الكتاب التي لا يصح أن ينتمي إلى قلم الجاحظ وهذا صدرها: "الحمد لله الذي افتتح بالحمد كتابا، وفتح للعبد إذا وافا "وافي" إليه بابا، وقسم بين خليفته فطور وأطوارا وتحزبوا أحزابا وأنفذ فيهم سهمه وأمضى فيهم حكمه وجعل لكل شيء أسبابا، فهم دائرون

في دائرة إرادته لا يستطيعون عنها انقلابًا، داهشون في بدائع حكمته، ومشيئته، وإرادته، يعز من يشاء ويرزق من يشاء..".

وليس هذا الأسلوب بحاجة إلى التعليق، كما أن الكتاب ليس بحاجة إلى أن نسهب في نفي نسبته إلى أبي عثمان الجاحظ.

تحقيق متن الكتاب:

ومعناه أن يؤدي الكتاب أداءً صادقًا كما وضعه مؤلفه كمًّا وكيفًا بقدر الإمكان، فليس معنى تحقيق الكتاب أن نلتمس للأسلوب النازل أسلوبًا هو أعلى منه، أو نحل كلمة صحيحة محل أخرى صحيحة بدعوى أن أولاهما أولى بمكانها، أو أجمل، أو أوفق، أو ينسب صاحب الكتاب نصا من النصوص إلى قائل وهو مخطئ في هذه النسبة فيبدل المحقق ذلك الخطأ ويحل محله الصواب أو أن يخطئ في عبارة خطأ نحويا دقيقا فيصحح خطأه في ذلك، أو أن يوجز عبارته إيجازا مخلا فيبسط المحقق عبارته بما يدفع الإخلال.

ليس محققا المتن تحسينا أو تصحيحا، وإنما هو أمانة الأداء التي تقتضيها أمانة التاريخ، فإن متن الكتاب حكم على المؤلف، وحكم على عصره وبيئته، وهي اعتبارات تاريخيه لها حرمتها، كما أن ذلك الضرب من التصرف عدوان على حق المؤلف الذي له وحده حق التبديل والتغيير.

وإذا كان موسوما بصفة الجرأة فأجدر به أن يتنحى عن مثل هذا العمل، وليدعه لغيره ممن هو موسوم بالإشفاق والحذر.

!!إن التحقيق نتاج خلقي، لا يقوى عليه إلا من وهب خلتين شديدتين: الأمانة والصبر، وهما ماهما

وقد يقال: كيف نترك ذلك الخطأ يشيع، وكيف نعالجه؟

فالجواب أن المحقق إن فطن إلى شيء من ذلك الخطأ نبه عليه في الحاشية أو في آخر الكتاب وبين وجه الصواب فيه. وبذلك يحقق الأمانة، ويؤدي واجب العلم.

أما الشواهد من القرآن الكريم فلما لها من تقدير ديني لا بد أن توضع في نصابها. وقد كشفت في أثناء تحقيق لكتاب الحيوان عن تحريفات كثيرة لم أستطع إلا أن أردها إلى أصلها. ومن أمثلة ذلك في الجزء الرابع ص7؛ "فلما أتوا على وادي النمل" وهي {حَتَّى إِذَا أَتَوْا} . وفي ص159: "على أن لا أقول على الله إلا الحق فأرسل معي بني إسرائيل". وفي ص160: "يَا مُوسَى أَقْبِلْ وَلا تَخَفْ إِنَّكَ مِنَ الْآمِنِينَ" وهي: {يَا مُوسَى لا تَخَفْ إِنِّي لا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ} وفي الجزء الخامس ص32: "إني مبتليكم بنهر" وهي {إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُمْ بِنَهَرٍ} وفي ص93: "هو الذي جعل لكم من الشجر الأخضر نارا" والوجه إسقاط "هو": وفي ص137: "وأنهار من ماء غير آسن" والوجه إسقاط الواو. وفي ص544: "ثم اسلكي سبل ربك" وإنما هي {فَاسْلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ} . وفي ص547 في بعض النسخ "فلما جاء أمرنا وفار التنور" وفي بعضها: "ولما جاء" وكلاهما تحريف، وإنما هي {فَإِذَا جَاءَ أَمْرُنَا} . إلى غيرها كثير.

ومن عجب أن يشيع هذا التحريف القرآني في كتاب معروف مثل كتاب الحيوان ولا يتصدى له من يصلحه في خلال هذه القرون المتطاولة، وفي ذلك يصدق المثل القائل: "يؤتى الحذر من مأمنه".

وجاء في كتاب الجواري للجاحظ في مجموعة داماد: "ولا تقربوا الزنى إنه كان فاحشة ومقتًا وساء سبيلًا"، وهي: {إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا}

ومما عثرت عليه في مخطوطات تهذيب اللغة للأزهري من التصحيف القرآني ما جاء في مادة "وقى": "ما لكم من الله من واق" وهي {مَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَاقٍ} . وفي مادة "فوق": "ما ينظرون إلا صيحة ما لها من فواق" وهي {وَمَا يَنْظُرُ هَؤُلاءِ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً مَا لَهَا مِنْ فَوَاقٍ} .

وفي مخطوطة كتاب سيبويه ونسخه المطبوعة في ثلاث طبعات1: "والذاكرين الله كثيرا والذاكرات والحافظين فروجهم والحافظات" وصوابها {وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ} .

وإنما أسهبت في تلك الأمثلة لأنبه على أمرين:

أما أحدهما فإنه يجب أن يستشعر المحقق الحذر الكامل في تحقيق الآيات القرآنية، وألا يركن إلى أمانة غيره في ذلك مهما بلغ قدره.

وأما الآخر فإن التزمت في إبقاء النص القرآني المحرف في الصلب كما هو، فيه مزلة للأقدام، فإن خطر القرآن الكريم يجل عن أن نجامل فيه مخطئًا، أو نحفظ فيه حق مؤلف لم يلتزم الدقة فيما يجب عليه فيه أن يلزم غاية الحذر.

ومع ذلك فإننا نرى بعض المتزمتين الغالين يذهب إلى التزام الأمانة الصارمة في أداء النص القرآني الخاطئ يؤديه كما وقع من مؤلفة. والمسألة خلافية قديمة بسطها ابن كثير في كتابه اختصار علوم الحديث.

ونصه ما يلي:

وأما إذا لحن الشيخ فالصواب أن يرويه السامع على الصواب، وهو محكي عن الأوزاعي وابن المبارك والجمهور. وحكى عن محمد بن سيرين وأبي معمر عبد الله بن سخبرة أنهما قالا: يرويه كما سمعه من الشيخ ملحونًا. قال ابن الصلاح: وهذا غلو في مذهب اتباع اللفظ. وعن القاضي عياش: أن الذي استمر عليه عمل أكثر الأشياخ أن ينقلوا الرواية كما وصلت إليهم ولا يغيروها في كتبهم، حتى في أحرف من القرآن استمرت الرواية فيها على خلاف التلاوة، ومن غير أن يجيء ذلك في الشواذ، كما وقع في الصحيحين والموطأ، لكن أهل المعرفة منهم ينبهون على ذلك عند السماع وفي الحواشي.

ثم قال: "وعن عبد الله بن أحمد بن حنبل أن أباه كان يصلح اللحن الفاحش ويسكت عن الخفي السهل".

فالمسألة قديما جدا مردها إلى الأمانة، وهي متحققة في المذهبين إذا نبه المصحح على ما كان عليه الأصل الذي صححه، مما هو واضح الخطأ.

واختبار النصوص القرآنية لا يكفي فيها أن نرجع إلى المصحف المتداول، بل لا بد فيه من الرجوع إلى كتب القراءات وكتب التفسير. ففي كتب القراءات يرجع المحقق إلى كتب القراءات السبع، ثم العشر ثم الأربع عشرة ثم كتب القراءات الشاذة. وفي كتب التفسير يلجأ إلى تلك التي تعني عناية خاصة بالقراءات كتفسير القرطبي وأبي حيان. وذلك يجدر أن ينسب المحقق كل قراءة تكون مخالفة لقراءة الجمهور.

وأما النصوص الحديث فإنها يجب أن تختبر بعرضها على مراجع الحديث لقراءة نصها وتخريجها إن أمكن التخريج. وتعدد روايات الحديث يدفعنا إلى أن نحمل المؤلف أمانة روايته، فنبقيها كما كتبها المؤلف إذا وصلنا إلى يقين بأنه كتبها كذلك، ولندع للتعليق ما يدل على ضعف روايته أو قوتها.

وهذا أيضا هو واجب المحقق إزاء كل نص من النصوص المضمنة، من الأمثال والأشعار ونحوها، يجب أن يتجه إلى مراجعتها ليستعين بها في قراءة النص وتخريجه إن أمكن التخريج. ومع ذلك يجب أن نحترم رواية المؤلف

إذا أيقنا أن ما في النسخة هو ما قصده المؤلف وأراده، ولا سيما إذا كان يبني على تلك الرواية حكما خاصا, فهذا قيد شديد يحرم على المحقق أن يتناول النص بتغيير أو تبديل.

وهذه الضروب الثلاثة من النصوص هي أخطر ما يجب فيه الدقة والحرص والتريث، وليس معنى ذلك أن نستهين بغيرها، ولكن معناه أن نبذل لها من اليقظة، ونستشعر لها من الحرص، ما يعادل خطرها البالغ

المحاضرة (7)

خطر تحقيق المتن:

عرفت إذن أن التحقيق أمر جليل، وأنه يحتاج من الجهد والعناية إلى أكثر مما يحتاج إليه التأليف. وقديما قال الجاحظ1: "ولربما أراد مؤلف الكتاب أن يصلح تصحيفا أو كلمة ساقطة، فيكون إنشاء عشر ورقات من حر اللفظ وشريف المعاني أيسر عليه من إتمام ذلك النقص حتى يرده إلى موضعه من اتصال الكلام".

مقدمات تحقيق المتن:

هناك مقدمات رئيسية لإقامة النص، فمنها:

1- التمرس بقراءة النسخة، فإن القراءة الخاطئة لا تنتج إلا خطأ. وبعض الكتابات يحتاج إلى مراس طويل وخبرة خاصة، ولا سيما تلك المخطوطات التي لا يطرد فيها النقص والإعجام، وكذلك تلك المخطوطات التي كتبت بقلم أندلسي أو مغربي، ولهذا الخط صورة الخاصة ونقطه الخاص، بل رسمه الخاص. قال الشيخ نصر الهوريني: "وكذلك أهل الأندلس يكتبون في غير المصحف

الألف الحشوية الممالة بالياء، كما يدل له قول القاموس: بنيل بضم الباء وكسر النون جد مسلم بن محمد الشاعر الأندلسي. والأصح أنه ممال. ولكنهم يكتبونه بالياء اصطلاحا".

ولكل كاتب من الكتاب طريقة خاصة تستدعي خبرة خاصة كذلك، فبعضهم يقارب بين رسمي الدال واللام. أو بين رسمي الغين والفاء فلا يفطن للفصل بينهما إلا الخبير. كما أن كثيرًا من الكتاب الأقدمين يكتبون على طريقة خاصة بهم في الرسم الإملائي. وهذا يحتاج إلى خبرة خاصة تكتسب بالمرانة وبالرجوع إلى كتب الرسم. ومن أجمع الكتب في ذلك "المطالع النصرية" للشيخ نصر الهوريني.

والنقط تختلف طرائقة في الكتابة المشرقية والكتابة المغربية؛ ففي الأخيرة تنقط الفاء بنقطة من أسفلها، والقاف بنقطة واحدة من أعلاها.

وفي الكتابات القديمة توضع بعض العلامات لإهمال الحروف، فبعضهم يدل على السين المهملة بنقط ثلاث من أسفلها، إما صفا واحدا وإما صفين، وبعضهم يكتب سينا صغيرة "س" تحت السين، ويكتبون حاء "حـ" تحت الحاء المهملة. ومن الكتاب من يضع فوق المهمل أو تحته همزة صغيرة "ء" ومنهم من يضع خطا أفقيا فوقه "ـــ" ومنهم من يضع رسما أفقيا كالهلال، ومنهم من يضع علامة شبيهة بالرقم "7". وفي بعض الكلمات التي تقرأ بالإهمال والإعجام معا قد ينقط الحرف من أعلى ومن أسفل معا، وذلك مثل "التسميت" و"التشميت" أي تشميت العاطس، يضعون أحيانا فوق السين نقطًا ثلاثًا وتحتها كذلك، وإشارة إلى جواز القراءتين. و"المضمضة" و"المصمصة" تكتب بنقطة فوق الضاد وأخرى تحتها، تجويزًا لوجهي القراءة.

وفي الإعجام -أي الشكل والضبط- يحتاج المحقق كذلك إلى خبرة خاصة، وهذا هو الذي كان يسميه أبو الأسود "النقط". قال أبو الأسود لكاتبه القيسي: "إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة على أعلاه، وإن ضممت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإن كسرت فمي فجعل النقطة تحت الحرف، فإن أتبعت ذلك شيئًا من غنة فاجعل مكان النقطة نقطتين".

فهذه طريقة أبي الأسود يراها القارئ في المصاحف العتيقة.

ومما يلحق بالضبط القطعة، أي الهمزة، وهي صورة رأس عين توضع فوق ألف القطع، أو على الواو والياء المصورتين بدلا من الألف أو في موضع ألف قد حذفت صورتها مثل ماء وسماء. وفي الكتابة القديمة كثيرا ما تهمل كتابتها فتلتبس ما بكلمة "ما" وسماء بالفعل "سما". والهمز المكسورة تكتب أحيانا تحت الحرف وتكتب أحيانا فوقه.

والمدة، وهي السحبة التي في آخرها ارتفاع، قد ترد في الكتابة القديمة فيما لم نألفه، نحو "مآ" التي نكتبها ماء بدون مدة.

والشدة، وهي رأس الشين، نجدها في الكتابة القديمة حينا فوق الحرف، وآنا تحته إذا كانت مقرونة بالكسرة. ونجد خلافًا في كتابتها مع الفتحة فأحيانًا توضع الفتحة فوق الشدة، وأحيانًا تكتب الفتحة تحت الشدة هكذا "ـَّـِ" فيتوهم القارئ أنها كسرة مع الشدة، مع أن وضع الكسرة تحت الشدة وفوق الحرف أمر لا يكاد يوجد في المخطوطات العتيقة. والضمة يضعها المغاربة

تحت الشدة، وفي كثير من الكتابات القديمة توضع الشدة على الحرف الأول من الكلمة إذا كان مدغمًا في آخر من نهاية الكلمة السابقة مثل "بل رّان"، "يقول أهلكت مالا لو قنعت به".

والشدة في الكتابة المغربية تكتب كالعدد "7" شديدة التقويس وقد عثرت على مخطوط أندلسي عتيق هو كتاب العققة والبررة لأبي عبيدة، وقد التزم فيه كاتبه وضع الحركات تحت النقط هكذا "مُضعَة"، أي مضغة.

وفي النسخة المغربية من كتاب المحتسب لابن جني "78 قراءات دار الكتب" وجدت الشدة توضع مشابهة للعدد "7" فوق الحرف للدلالة على الشدة والفتحة ومشابهة للعدد "8" فوقه للدلالة على الشدة والضمة. أما الشدة والكسرة فيعبر عنهما بالرسم "8" لكن تحت الحرف.

وتخفيف الحرف، أي مقابل تشديده، يرمز إليه أحيانا بالحرف "خ" أو بإشارة "خف" إشارة إلى الخفة.

وهناك بعض الإشارات الكتابية، ومنها علامة الإلحاق التي توضع لإثبات بعض الأسقاط خارج سطور الكتاب. وهي في غالب الأمر خط رأسي يرسم بين الكلمتين يعطف بخط أفقي يتجه يمينًا أو يسارًا إلى الجهة التي دون فيها السقط

وبعضهم يمد هذه العلامة حتى تصل إلى الكتابة الملحقة التي يكتب إلى جوارها كلمة "صح"، أو "رجع"، أو "أصل". وبعض النساخ يكتب ما يريد إلحاقه بين الأسطر في صلب الكتاب.

وهناك علامة التمريض، وهي صاد ممدودة "صـ" توضع فوق العبارة التي هي صحيحة في نقلها ولكنها خطأ في ذاتها، وتسمى هذه العلامة أيضا علامة التضبيب.

"قال السيوطي في تدريب الراوي: ويسمى ذلك لكون الحرف مقفلًا بها لا يتجه لقراءة، كضبة الباب يقفل بها".

وعلامة التثليث اللغوي، وهي "ث" توضع فوق الكلمة اقتباسًا من كلمة التثليث. وجدتها في مخطوطة الاشتقاق لابن دريد.

وأحيانًا يوضع الحرف "ض" في وسط الكلام، إشارة إلى وجود بياض في الأصل المنقول عنه. وجدته في نسخة من جمهرة ابن حزم

وكذلك الحرف "ء" رأس العين، إشارة إلى "لعله كذا": وجدته في هامش بعض مخطوطات الجمهرة. وقد يكتب الحرف "ظ" في الهامش أيضًا إشارة إلى كلمة "الظاهر". وتوضع "كـ" في بعض الهوامش إشارة إلى أنه "كذا في الأصل".

وإذا كان هناك خطا ناشئ من زيادة بعض الكلمات فإنهم يشيرون إلى الزيادة بخط بوضع فوق الكلام منعطفا عليه من جانبيه بهذا الوضع " " وأحيانا توضع الزيادة بين دائرتين صغيرتين "°" أو بين نصفي دائرة " () " وأحيانا توضع كلمة "لا"، أو "من"، أو "زائدة" فوق أول كلمة من الزيادة ثم كلمة "إلى" فوق آخر كلمة منها.

وفي التقديم والتأخير توضع فوق الكلمتين أو العبارتين "ا" و"ا". وجدت بخط مغلطاي على هامش الاشتقاق "سنة ومائة إحدى" أي سنة إحدى ومائة. أو يوضع الحرفان "خ" و"ق" أي تأخير وتقديم. "م" "م" أي مقدم ومؤخر.

وكذلك الأرقام تحتاج إلى خبرة خاصة، وهذه صورة الأرقام التي ترد في بعض المخطوطات القديمة وهي "1، 2، 3، 4، 5، 6". وأحيانا تكتب الاثنان والأربعة والخمسة هكذا

وهناك رموز واختصارات لبعض الكلمات أو العبارات نجدها في المخطوطات القديمة ولا سيما في كتب الحديث.

وهذا مما سبق به أسلافنا العرب, أو علماء العجم المتأخرون، وقلدهم في ذلك الفرنجة:

ثنا= حدثنا.

ثني= حدثني.

نا= حدثنا، أو أخبرنا.

دثنا= حدثنا.

.أنا= أنبأنا، أو أخبرنا

.أرنا= أخبرنا، في خط بعض المغاربة

.أخ نا= أخبرنا، في خط بعض المغاربة

.أبنا= أخبرنا

.قثنا= قال حدثنا

.ح= تحويل السند في الحديث

.صلعم= صلى الله عليه وسلم

ص م= صلى الله عليه وسلم

.ع م= عليه السلام. وكتابة هذه الثلاثة مكروهة عند الفقهاء وقد استعملها العجم

.رضي= رضي الله عنه

.المصـ= المصنف بكسر النون

.ص= المصنف بفتح النون، أي المتن

.ش= الشرح

.الشـ= الشارح

.س= سيبويه

.أيضـ= أيضا

.لا يخـ= لا يخفى. للعجم في الكتب العربية

.الظ= الظاهر

نعم= ممنوع. للعجم في الكتب العربية

.م= معتمد، أو معروف، استعمل الأخيرة صاحب القاموس ومن بعده

.إلخ= إلى آخره

.اهـ= انتهى، أو إلى نهايته

.ع= موضع، استعمله صاحب القاموس ومن بعده

.ج= جمع، استعمله صاحب القاموس ومن بعده

.جج= جمع الجمع، استعمله صاحب القاموس ومن بعده

.د= بلد، استعمله صاحب القاموس ومن بعده

.ح= أبو حنيفة، أو الحلبي

.حج= ابن حجر الهيثمي في كتب الشافعية

.م ر= محمد الرملي

.ع ش= علي الشبراملسي

.ز ي= الزيادي

.ق ل= القليوبي

.شو= خضر الشوبري

.س ل= سلطان المزاحي

.ح ل= الحلبي

.ع ن= العناني

.ح ف= الحفني

.ط= الإطفيحي

م د= المدابغي

.ع ب= العباب

.س م= ابن أم قاسم العبادي

.ح= حينئذ، في غير كتب الحديث وكتب الحنفية

ح= الحلبي عند الحنفية

المحاضرة (8)

.تكملة للموضوع السابق مقدمات تحقيق المتن

2-والثاني من مقدمات التحقيق هو التمرس بأسلوب المؤلف، وأدنى صورة أن يقرأ المحقق المخطوطة المرة تلو المرة، حتى يخبر الاتجاه الأسلوبي للمؤلف، ويتعرف خصائصه ولوازمه، فإن لكل مؤلف خصيصة في أسلوبه، ولازمة من اللوازم اللفظية .أو العبارية، كما أن لكل مؤلف أعلامًا خاصة تدور في كتاباته، وحوادث يديرها في أثنائها

وأعلى صور التمرس بأسلوب المؤلف أن يرجع المحقق إلى أكبر قدر مستطاع من كتب المؤلف، ليزداد خبرة وأسلوبه ويستطيع أن يوجد ترابطًا بين عباراته في هذا الكتاب وذاك. ومعرفة ذلك مما يعين في تحقيق المتن، والتهدي إلى الصواب .فيه

3-وأمر ثالث، وهو الإلمام بالموضوع الذي يعالجه الكتاب حتى يمكن المحقق أن يفهم النص فهمًا سليمًا يجنبه الوقوع في !الخطأ حين يظن الصواب خطأ فيحاول إصلاحه، أي يحاول إفساد الصواب

وهذا إنما يتحقق بدراسة بعض الكتب التي تعالج الموضوع نفسه أو موضوعًا قريبًا منه، ليستطيع المحقق أن يعيش في الأجواء .المطابقة أو المقاربة، حتى يكون على بصيرة نافذة

4-فإذا اجتمع لدى المحقق أقصى ما يمكن جمعه من المخطوطات، واستطاع قراءتها قراءة سليمة، وعرف أسلوب المؤلف، وألم إلماما كافيًا

:بموضوع الكتاب، استطاع أن يمضي في التحقيق مستعينًا بالمراجع العلمية التي يمكن تصنيفها على الوجه التالي

.أ- كتب المؤلف نفسه مخطوطها ومطبوعها

ب- الكتب التي لها علاقة مباشرة بالكتاب، كالشروح والمختصرات والتهذيبات. فنسخة الشرح هي من جهة نسخة أخرى من .الكتاب. كما أن الشروح تقيد النصوص بضبطها أحيانا، وتتكفل ببيان عوامضها، وهو أمر له قيمته في مكملات التحقيق

ويليها في ذلك نسخة المختصر أو التهذيب، فإن كلا منهما تلقي ضوءا المخطوطة لتلك في تحقيق النص. ومن البديهي أن يرجع المحقق إلى الأصول المخطوطة لتلك المراجع ما أمكنه ذلك، وألا يعتمد على المطبوعات الخالية من الروح العلمية .المحققة

ج- وهناك ضرب آخر من الكتب التي لها علاقة مباشرة بالكتاب، وهي الكتب التي اعتمدت في تأليفها اعتمادا كبيرا على الكتاب، وهذه كثيرا ما تحتفظ بالنص الأصلي للكتاب الأول. فكتاب عيون الأخبار لابن قتيبة من الكتب التي اعتمدت على كتاب الحيوان للجاحظ، ولا سيما في كلام ابن قتيبة على الحيوان. والكتاب نفسه من الكتب التي اعتمدت على كتاب "البيان .والتبيين"، ولا سيما في كتاب الزهد ونصوص الخطب والوصايا

.ولعل السر في ذلك أن الجاحظ كان قد أجاز ابن قتيبة برواية بعض كتبه

.وكانت حياة ابن قتيبة بين سنتي 213، 286

د- ويليها الكتب التي استقى منها المؤلف. فإذا تهدى المحقق إلى المنابع التي يستمد منها المؤلف تأليفه كان ذلك معوانا له على إقامة النص. وبعض

المؤلفين القدماء ينصون في كتبهم على المصادر التي استقوا منها، كما فعل ابن فارس في مقدمة مقاييس اللغة، وابن منظور ".في مقدمة لسان العرب، والسيوطي في مقدمة "بعية الوعاة"، وابن حجر في مقدمة "تهذيب التهذيب

وبعضهم يعتمد اعتمادًا كليًّا على مؤلف آخر، ولكنه لا ينص على الأخذ إلا أحيانًا قليلة، كما فعل التبريزي في نقله معظم شرحه للحماسة عن شرح المرزوقي. والذي يوازن بين الشرحين يسترعي نظره التقارب الشديد بين عبارات التفسير .واتجاهاته، ثم لا يرتاب أن التبريزي كان في جمهور شرحه كلا على المرزوقي

ومن عجب أن التبريزي مع ذلك ينعى على هؤلاء الذين يهملون نسبة أقوال العلم إلى أصحابها، فيقول في تفسير الشطر الثالث من الحماسية 89: "قال المرزوقي: وذكر بعض المتأخرين -يعني ابن جني- ولم ينصفه حيث لم يسمه في كتابه..".

وكما صنع التبريزي ذلك في شرحه للحماسة صنع في شرحه للقصائد العشر، إذا اعتمد اعتمادًا كبيرًا على ابن الأنباري في شرحه للمعلقات.

هـ- الكتب المعاصرة للمؤلف، التي تعالج نفس الموضوع، أو موضوعا قريبا منه.

و المراجع اللغوية، وهي المقياس الأول الذي تسبر به صحة النص، فأحيانا يحكم المحقق العجلان أن في النص تحريفا وما به من بأس، وهو حين يرجع إلى كتب اللغة تفتيه بصواب ما خاله غير الصواب. ولا يكفي لذلك ضرب واحد من المراجع اللغوية.

ويمكننا أن نقسم المراجع اللغوية إلى الضروب التالية:

1-معاجم الألفاظ، وأعلاها لسان العرب لابن منظور، وتاج العروس للزبيدي. ومنها معاجم المفردات الطبية، كالمفردات لابن البيطار، وتذكرة داود الأنطاكي، ومن المعجم الحديثة في ذلك معجم الحيوان للمعلوف، والنبات لأحمد عيسى. ومنها معاجم المصطلحات العلمية كمفاتيح العلوم للخوارزمي، وكليات أبي البقاء، وأوسعها جميعًا كتاب "كشاف اصطلاحات الفنون".

وقد وضع بعض فضلا المستشرقين معاجم استدركوا بها على المعاجم القديمة، ومنها معجم دوزي المسمى supplemeut: ومنها معجمه الخاص بأسماء الملابس dictionneire detaille nems des des aux dictioonaires arabes vetements chex les arabes

وهذه المعاجم تفيد في تحقيق النصوص الواردة في الكتب المتأخرة.

2-معاجم المعاني، وأعلاها المخصص لابن سيده، وفقه اللغة للثعالبي.

3-معاجم الأسلوب، وأعلاها جواهر الألفاظ لقدامة بن جعفر، والألفاظ الكتابية للهمذاني.

4-كتب المعربات، ومن أعلاها في القديم المعرب للجواليقي، وشفاء الغليل للخفاجي، وفي الحديث كتاب الألفاظ الفارسية المعربة لأدى شير.

5-معاجم اللغات التي تمت بصلة وثيقة إلى العربية كالفارسية والعبرية والسريانية.

ز- المراجع النحوية، وهي كثيرة، وأعلى المتداول منها وأجمعها همع الهوامع للسيوطي، وحاشية الصبان على الأشموني.

ح- المراجع العلمية الخاصة، وهذه لا يمكن حصرها، ولكل كتاب يكون موضع التحقيق مراجع شتى يتطلبها. فكانت الأدب يحتاج إلى مراجع الأدب والتاريخ على اختلاف ضروبها والعلوم الدينية، وكذلك إلى مراجع الشعر من الدواوين وكتب النقد القديم والبلاغة ومراجع البلدان وغيره. وكتاب التاريخ يفتقر إلى كتب الأدب والعلوم الدينية ومراجع البلدان. وهكذا.

فنحن نجد أن نتج الثقافة الإسلامية العربية متواشج الأنساب، متداخل

الأسباب. وحذق المحقق وسعة اطلاعه يهديانه إلى اختيار المراجع التي يتطلبها الكتاب.

وأذكر أنني قبل تحقيقي لكتاب الحيوان هالني تنوع المعارف التي يشملها هذا الكتاب، ووجدت أني لو خبطت على غير هدى لم أتمكن من إقامة نصه على الوجه الذي أبتغي، فوضعت لنفسي منهجا بعد قراءتي للكتاب سبع مرات، منها ست مرات اقتضاها معارضتي لكل مخطوط على حدة، وفي المرة السابعة كنت أقرؤه لتنسيق فقاره وتبويب فصوله، فكنت بذلك واعيا لكثير مما ورد فيه، فلجأت إلى مكتبتي أتصفح ما أحسب أن له علاقة بالكتاب وأقيد في أوراق ما أجده معينا للتصحيح، حتى استوى لي من ذلك قد صالح من مادة التحقيق والتعليق؛ ولكن ذلك لم يغني عن الرجوع إلى مصادر أخرى غير التي حسبت، فكانت عدة المراجع التي اقتبست منها نصوصا للتحقيق والتعليق نحو 290 كتابا عدا المراجع التي لم أقتبس منها نصوصا، وهي لا تقل عن هذه في عدتها.

والذي أريد أن أقوله، أن تحقيق النصوص محتاج إلى مصابرة وإلى يقظة علمية، وسخاء في الجهد الذي لا يضن عل الكلمة الواحدة بيوم واحد أو أيام معدودات

المحاضرة (9)

التصحيف والتحريف:

وهما أكبر آفة منيت بها الآثار العلمية، فلا يكاد كتاب منها يسلم من ذلك. وبعض العلماء الأقدمين يفرقون بين مدلول الكلمتين. فالعسكري، وهو الحسن بن عبد الله بن سعيد "293-382"- وهو من أقدم من ألف في هذا الفن يضع حدا فاصلا بينهما. ويقول في صدر كتابه. "شرحت في كتابي هذا الألفاظ والأسماء المشكلة التي تتشابه في صورة الخط فيقع فيها التصحيف، ويدخلها التحريف".

ويقول أيضا: "فأما معنى قولهم الصحفي والتصحيف فقد قال الخليل: إن الصحفي الذي يروى الخطأ عن قراءة الصحف بأشباه الحروف. وقال غيره: أصل هذا أن قوما كانوا قد أخذوا العلم عن الصحف من غير أن يلقوا فيه العلماء، فكان يقع فيما يروونه التغيير فيقال عنده: قد صحفوا، أي رددوه عن الصحف، وهم مصحفون، والمصدر التصحيف".

وجاء في جمهرة ابن دريد"أن الماء يؤنه أنا: صبه. وفي الكلام للقمان بن عاد: أن ماء واغله. أي صب ماء واغله. وكان ابن الكلبي يقول: أز ماء، ويزعم أن أن تصحيف".

فهذه النصوص تجعل كل تغير في الكلام ينشأ من تشابه صور الخط تصحيفًا ويقول العسكريفي قول ابن أحمر الذي روى على هذا الوجه فلا تصلي بمطروق إذا ما ... سرى بالقوم أصبح مستكينا

إنما هو "إذا ما سرى في الحي". ثم يقول: "وهذا من التحريف لا من التصحيف". وفي كتابه أيضا1: "سأل أبو زيد الأخفش فقال: كيف تقول يوم التروية أتهمز؟ قال: نعم. قال: ولم؟ قال: لأني أقول: روأت في الأمر. قال: أخطأت، إنما هو ترويت من الماء غير مهموز. قال الشيخ -أي العسكري: وهذا من التبديل لا من التصحيف". يريد أنه من التحريف؛ لأنه ليس ناشئًا من تشابه الحروف في النقط، بل هو تغيير الياء بالهمز.

ثم إننا نجد السيوطي "849-911" في المزهر يعقد فصلا في التصحيف والتحريف، لم يفصل بينهما فصلا دقيقا، فلم يكن هناك ضابط دقيق عنده لما يسمى تحريفا وما يسمى تصحيفا. وكذلك نجد بعض المؤلفين الأقدمين لا يفرقون بين التحري والتصحيف، يجعلونهما مترادفين.

أما ابن حجر في شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر فيفرق بين النوعين فرقا واضحا. قال: "إن كانت المخالفة بتغيير حرف من حروف مع بقاء صورة الخط في السياق، فإن كان ذلك بالنسبة إلى النقط فالمصحف، وإن كان بالنسبة إلى الشكل فالمحرف".

فهو يجعل التصحيف خاصا بالاقتباس في نقط الحروف المتشابهة في الشكل كالباء والتاء والثاء، والجيم والحاء والخاء، والدال والذال، والراء والزاي، والسين والشين، والصاد والضاد، والطاء والظاء. فإن صور تلك الحروف واحدة، لا يفرق بعضها عن بعض في الكتابة الحديثة إلا النقط أو مقدارها.

وأما التحريف فهو خاص بتغيير شكل الحروف ورسمها كالدال والراء،

والدال واللام، والنون والزاي في الحروف المتقاربة الصورة، والميم والقاف، واللام والعين في الحروف المتباعدة الصورة.

ومن التصحيف الناجم عن سوء القراءة ما جاء في سير النبلاء للذهبي في ترجمة عبد الرازق بن همام في حديث روى عنه مصحفًا "النار جبار". قال الذهبي: أظنها تصحفت عليهم، فإن النار تكتب "النير" على الإمالة بياء، على هيئة "البئر"، فوقع التصحيف.

وصواب نص هذا الحديث: "البئر جبار"، أي هدر، "إذا سقط إنسان فيها فهلك فدمه هدر".

ومن التصحيف والتحريف ما يكون نتاجًا لخطأ السمع لا لخطأ القراءة، كأن يملي المملي كلمة "ثابت" فيسمعها الكاتب ويكتبها "نابت"، أو"احتجم" فيسمعها الكاتب ويكتبها "احتجب". ومن هذا ما جاء في قول الراجز:

كأن في ريقه لما ابتسم ... بلقاءة في الخيل عن طفل متم

."إنما هي "بلقاء تنفي الخيل

ومنه ما ورد في الطبعة الأولى من الصحاح في مادة "سلت قال: "وسلته مائة سوط، أي جلدته، مثل جلدته". وصوابها "حلته" ."كما في مخطوطات الصحاح واللسان ومادة "حلت" من الصحاح نفسه، وفيه: "قال الأصمعي: حلته مائة سوط: جلدته

ومما اجتمع فيه تصحيف الخط وتصحيف السمع ما جاء في الإصابة لابن حجر في ترجمة "فرات بن ثعلبة البهراني"، إذ وقع في بعض نسخ كتاب ابن منده "النحراني" قال ابن حجر: "النجراني وقع في النسخ المعتمدة من كتاب ابن مندرة بنون وجيم، والصواب بموحدة ثم مهملة -يعني البحراني- فوقع فيه تصحيفان: خطي وسمعي. أما الخطي فهذا. وأما السمعي فإنه بالهاء لا ."بالحاء

وفي ذلك يروون هذه الطريقة عن كيسان مستملى أبي عبيدة: أنه كان يكتب غير ما يسمع، ثم ينقل عن ذلك غير ما كتبه في .أول الأمر، ثم يحفظ غير ما كتب، ثم يحدث غير ما حفظ

ومنه ما يكون من خطأ في الفهم كقول السيوطي: "كحديث الزهري عن سفيان الثوري". وهو خطأ غريب، فإن الزهري أقدم كثيرًا من الثوري، ولم يذكر أحد أنه روى عنه. والصواب: "كحديث أبي شهاب عن سفيان الثوري"، فالتبس على السيوطي أبو شهاب الحناط بابن شهاب الزهري، والذي يروى عن سفيان إنما هو أبو شهاب الحناط، واسمه عبد ربه ابن نافع الكناني. وأما .ابن شهاب الزهري فهو محمد بن مسلم بن عبد الله بن عبد الله بن شهاب

ومن ذلك ما ذكره الجاحظ في البيان3: "قال يونس بن حبيب: ما جاءنا من أحد من روائع الكلم ما جاءنا عن رسول الله صلى :الله عليه وسلم"، جاء في حاشية قديمة من إحدى نسخة تعليقا على ذلك

هذا مما صحفه الجاحظ وأخطأ فيه، لأن يونس إنما قال: عن البتي، وهو عثمان البتي، فلما لم يذكر عثمان التبس البتي " ."فصحفه الجاحظ النبي، ثم جعل مكان النبي الرسول. وكان النتي من الفصحاء

.والبتي هذا هو عثمان بن مسلم البصري البتي

:كتب التصحيف والتحريف

ومن أقدم كتب التصحيف والتحريف ما صنعه أبو أحمد الحسن بن عبد الله العسكري 293-382 وقد طبع نحو نصفه بمصر سنة 1326 ثم طبع كاملا بتحقيق الأستاذ عبد العزيز أحمد سنة 1383. وما صنعه الحافظ علي بن عمر الدارقطني المتوفى .سنة 385 ذكره ابن الصلاح والنووي وابن حجر والسيوطي

ومما يصح أن يجعل بين كتب التصحيف والتحريف كتاب التنبيهات على أغاليط الرواة، لعلي بن حمزة البصري المتوفى سنة .375 وإن كان لم يسم كتابه بما يدل على ذلك

:تاريخه

وتاريخ التصحيف والتحريف قديم جدًّا، وقد وقع فيه جماعة من الفضلاء من أئمة اللغة وأئمة الحديث حتى قال الإمام أحمد بن ."حنبل: "ومن يعرى من الخطأ والتصحيف

ففي كتاب الله قرأ عثمان بن أبي شيبة: "جعل السفينة في رجل أخيه وقرأ أيضا: "ألم. تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل، وكان حمزة الزيات القارئ يتلو القرآن من المصاحف، فقرأ يومًا وأبوه يسمع: "ألم. ذلك الكتاب لا زيت فيه"، فقال أبوه: دع !المصحف وتلقن من أفواه الرجال

وفي الحديث صحف بعضهم: "صلاة في إثر صلاة كتاب في عليين" فقال "كناز في غلس". وصحف آخر: "يا أبا عمير، ما .فعل النغير"، فقال "ما فعل البعير

وقد ورد كثير من ذلك في اللغة والشعر والأعلام مما يطول الحديث فيه. وقد عمت هذه البلوى حتى قالوا: لا تأخذوا القرآن من مصحفي، ولا العلم من صحفي1. وكما كانوا يهجون الصحفيين كانوا يمدحون من لا يعتمد على الصحف في علمه. وفي ذلك :يقول أبو نواس في رثاء خلف الأحمر

لا يهم الحاء في القراءة بالخا ... ولا يأخذ إسناده عن الصحف

ولخشية التصحيف نجد بعض المؤلفين يلجئون إلى مخالفة المعروف في اللغة ليتوقوا وقوع غيرهم في الخطأ. جاء في صحاح الجوهري ص685 في مادة "سعتر" "السعتر: نبت، وبعضهم يكتبه بالصاد في كتب الطب لئلا يلتبس بالشعير

كتب المؤتلف والمختلف:

وكان من الطبيعي أن تقاوم هذه الآفة العلمية بما يقضي عليها أو يخفف من حدتها، فلجأ العلماء إلى تأليف الكتب التي تبحث في المؤتلف والمختلف، فمنها ما هو في أسماء الرجال. وقد ألف في ذلك الدارقطني المتوفى سنة 285، وأحمد بن علي الخطيب البغدادي المتوفى سنة 463، وابن ماكولا المتوفى سنة 487، وابن نقطة الحنبلي المتوفى سنة 629، والذهبي المتوفى سنة 748. في كتابه المشتبه

ومنها ما هو في أسماء الشعراء، وقد ألف فيه الحسن بن بشر الآمدي المتوفى سنة 307.

ومنها ما هو في أسماء القبائل، وقد ألف فيه محمد بن حبيب المتوفى سنة 215.

وغير ذلك كثير

المحاضرة (10)

معالجة النصوص:

ترجيح الروايات:

تجلب إلينا مخطوطات المؤلف الواحد صورا شتى من الروايات، وفي كثير من الأحيان نجد بعض النسخ قد انفردت بزيادات لا نجدها في النسخ الأخرى فهذه الزيادات مما ينبغي أن يوضع تحت الفحص والخبرة ليحكم المحقق بمدى صحتها وانطباقها على سياق النسخة وأسلوب المؤلف. ولينظر فيها طويلا فقد تكون نتيجة لخطأ الناسخ، فبعض المسرفين من النساخ يمزج صلب الأصل الذي نقل عنه بالحواشي التي أضيفت عليه من قبل القراء أو المالكين.

وقد عثرت في أثناء تحقيق لكتاب الحيوان على عبارة مقحمة في نسختين من أصول الحيوان1، وهذا نصها: "كنت بعجت بطن عقرب إذ كنت بمصر فوجدت فيه أكثر من سبعين عقارب صغار كل واحدة نحو أرزة. حرره أبو بكر السروكني". فالأسلوب ليس للجاحظ، والجاحظ لم يدخل مصر وعبارة "حرره أبو بكر السروكني" شاهد بأن العبارة مقحمة بلا ريب.

وأما العبارات الأصيلة التي تزيد بها بعض النسخ على الأخرى، ويؤيدها الفحص، فهي جديرة بالإثبات.

والعبارات المعتلة التي تحمل الخطأ النحوي مرجوعة، أجدر بالإثبات منها عبارة النسخة التي لا تحمل هذا الخطأ. كما أن التي تحمل الخطأ اللغوي أو يستحيل معها المعنى، أو ينعكس، أو يستغلق فهمه، هي رواية مرجوحة، أحق منها بالإثبات رواية النسخة السالمة من هذه العيوب.

وهذا كله في النسخ الثانوية. أما النسخ العادية فإن المحقق حرى أن يثبت

ما ورد فيها على علاته، خطأ كان أو صوابًا، على أن ينبه في الحواشي على صواب ما رآه خطأ، حرصًا على أمانة الأداء.

تصحيح الأخطاء:

سبق في الفصل الماضي أن المحقق قد يجد في تخالف روايات النسخ ما يعينه على استخراج الصواب من نصوصها، فيختار من بينها ما يراه مقيمًا للنص مؤديًا إلى حسن فهمه والأمانة تقتضيه أن يشير في الحواشي إلى النصوص التي عالجها لينتزع من بينها الصواب، وألا يغفل الإشارة إلى جميع الروايات الأخرى التي قد يجد القارئ فيها وجهًا أصوب من الوجه الذي ارتآه.

وقد يقتضيه التحقيق أن يلفق بين روايتين تحمل كل منهما نصف الصواب ونصف الخطأ فهو جدير أن يثبت من ذلك ما يراه، على ألا يغفل الإشارة إلى الروايات كلها، ففي ذلك الأمانة وإشراك القارئ في تحملها.

وقد يقع القارئ على عدة عبارات كلها محرف، فإذا أراد تقويمها فلا بد أن يتقيد بمقاربة الصور الحرفية التي تقلبت فيها العبارة في النسخ، بحيث لا يخرج عن مجموعها بقدر الإمكان.

فتصحيح "ليط به" و"ليطبه" إلى "لبط به" بمعنى صرع، تقويم صحيح وتصحيح "النقيف" و"النقنق" بـ"النقنف" بمعنى صقع الجبل الذي كأنه جدار مبني مستو تصحيح

قويم أيضًا. وكذلك تصحيح "العصراء" "بالقصواء" اسم ناقة.

وهو في هذه الأحوال كلها جميعا لا بد له أن يستعين بالمراجع التي سبقت الإشارة إلى أنواعها في "مقدمات تحقيق المتن

نموذج لتصحيح بعض التحريفات:

وهي بعض التحريفات التي ظهرت لي في إثناء التحقيقات في كتب شتى

1- احتراز" المودة = اجترار المودة -أي اجتلابها"

2- استحقاق غموض" = استخفاء وغموض"

3- استقضيت" = استغضبت"

4- اعزترحي" = اعر نزمي -أي تقبضي وتجمعي"

5- وقعة "البسر" = وقعة البشر

6- التعويد" والإحجام = التعريد والإحجام"

7- التمور والبيور" = النمور والببور -جمع نمر وببر"

8- تنبيه" به = شبيه به"

9- ثمر صبجاني" = تمر صيحاني -هو نوع من التمر"

10- ثوب" العنكبوت = ثوى العنكبوت -أي بيتها"

11- جاء فرواب = حافر وأب -وهو الشديد"

12- الجاري" = الحبارى -ضرب من الطير"

13- العيافة و"الجزو" =العيافة والحزو -الحازي: العراف"

14- جموسة النياق" = حموشة الساق -أي ذقتها"

15- الحياة والعبث" = الحيا والغيث"

16- خردل" = قرزل -اسم فرس"

17- عثر في فضل "خطابه" = عثر في فضل خطامه

18- خلق" الحرص = حاق الحرص - أي شدته"

19- ."الدغلول" الفوائل = الدغلول الغوائل"

20- ذاتية" من بطن الدماغ = دانية من بطن الدماغ"

21- رجبية الشوق" = رحيبة الشدق -أي واسعته"

22- الكلب "الزيتي" = الكلب الزشني -نوع قصير القوائم

23- سرورًا" = شرودًا"

24- ناس من "السلطان" = ناس من السلطاء -جمع سليط

25- سول القتال" = شوك القتاد"

26- ظرف الشمام" = طرف الثمام"

27- عقيل بن "علقة" = عقيل بن علفة -شاعر مشهور

28- الغبار" والدود = النبار والدود -جمع نبر، وهو القراد"

29- آكل "كالجنائب" = آكل للخبائث

30- الكلاب "كل البقر" = الكلاب على البقر -مثل مشهور

31- ليس "يخاف" = ليس بخائن

32- مالكا لدبا" = مال كالدبا -الدبا: صغار الجراد"

33- متون "اكيات" = متون الحيات

34- النافص بقواه" = الناقص لقواه"

35- نجوع" الناس له = بخوع الناس به -أي خضوعهم"

36- النجوم و"الوجوم" = النجوم والرجوم

37- لم "يتحرك" = لم يتحول

38- يخبر النظم" = يجبر العظم"

39- يرضعن" الصعاب = يرضن الصعاب"

40- يغشى" الضراء = يمشي الضراء -أي يسير مستخفيا"

41- يجب له" خاطري = يجيله خاطري"

المحاضرة (11)

دراسة تحليلية لنشوء بعض هذه التحريفات:

1- سقطت نقطة الجيم من "اجترار" ثم زاد الناسخ نقطة على الراء الأخيرة لتصير كلمة مألوفة، وهي "احتراز".

2- تقاربت نقطتا "استخفاء" فصارت "استحقاء" ثم اقتربت الهمزة واستعلت فوق واو "وغموض" فأشبهت نقطتي القاف فقرئت "استحقاق"".

3- كتبت غين "استغضبت" مقاربة للقاف في استدارتها، وانضم إلى نقطتها السكون فزاد قربها من القافن وزيدت نقطة إلى نقطة الباء من أسفل فصارت إلى ذاك التحريف.

4- صغرت فتح راء "اعر نزمي" فصارت كالنقطة، وتقاربت نقطتا النون والزاء فانقلبت النون تاء، وفتح رأس الميم فأشبهت الحاء.

636 -، تضخم رأس الراء فأشبه الواو.

9- انضم السكون إلى نقطتي التاء في الكلمة الأولى، وتباعدت نقطتا الياء في الثانية.

10- كتب رأس الياء من "ثوى" صغير فقاب في ضموره رسم الباء.

11- حورت كسرة "حافر" فصارت همزة، أو زيدت همزة لتباعد ما بين "حا: و"في".

12- ضمرت سن الباء من "الحبارى" فصارت "الجاري".

16- عظم أعلى القاف فأشبه الخاء، والتصقت نقطة الزاي برأسها فزادت من شبهها بالدال.

18- قربت القاف من "حا" فقرئت "حلق"، ثم زيدت النقطة، لأن الحرص خلق من الأخلاق.

19- وكذلك اقتراب واو "الدغاول" سهل أن تقرأ "الدغلول".

24- جعلت "السلطاء" لغرابتها "السلطان".

30- اجتمع طرفا العين في "على" واتصلت بها الفتحة فأشبهت رأس الكاف، واضمحل نتوء الياء فصارت "كل".

32- اتصلت لام "مال" بالكاف بعدها.

33- ضمر رأس الحاء من "الحيات" وعظمت فتحة الحاء فأشبهت رأس الكاف.

35- عدم الاتزان في وضع نقط الحروف، فاتجه ما حقه اليمين إلى اليسار وما حقه اليسار إلى اليمين.

38- تأكل رأس عين "العظيم" فأصبح شبيها بالنقطة.

39- التصق سكون الضاد من "يرضن" بوصلتها فصارت "يرضعن".

40- كتب رأس الميم من "يمشي" مرتفعًا، ثم ضمر السكون فأشبه النقطة فقرئت "يغشى".

ومن أندر وأقدم ما عثرت عليه من تعليل التصحيف ما جاء في شرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري1 عند الكلام على بيت الأعشى:

قالت قتيلة ما له ... قد جلت شيبا شواته

قال: أنشده أبو الخطاب الأخفش "شواته"، فقال له أبو عمرو بن العلاء: صحفت، وذلك أن الراء كبرت فظننتها واوا، إنما هي "سراته"؛ وسراة كل شيء: أعلاه. فقال أبو الخطاب: كذا سمعته. قال أبو عبيدة: فلم نزل دهرا نظن أن أبا الخطاب صحف، حتى قدم أعرابي محرم2 فقال: "اقشعرت شواتي"، يريد جلدة رأسه. فعلمنا أن أبا عمرو وأبا الخطاب أصابا جميعا

الزيادة والحذف:

وهما أخطر ما تتعرض له النصوص، والقول ما سبق: أن النسخة العالية يجب أن تؤدي كما هي دون زيادة أو نقص، أو تغيير أو تبديل.

على أننا نلمح في مذاهب الأقدمين اتجاها يرمي إلى أن يلحق بالكتاب ما هو ضروري متعين لإقامة النص، وفي نوع خطير من النصوص، وهو نصوص الحديث. قال ابن كثير1: "وإذا سقط من السند أو المتن ما هو معلوم فلا بأس بإلحاقه، وكذلك إذا ندرس بعض الكتاب فلا بأس بتجديده على الصواب". فقد يكون في النص نحو "عبد الله مسعود" فلا ريب أن ذلك يكون سهوا من المؤلف، فإثبات [بن] لا ضير فيه ولا إخلال بالأمانة. وقد يكون في نص المتن نحو "بني الإسلام على خمس" فلا جرم أن صوابه "على خمس" فإلحاق "على" ليس فيه عدوان على الكتاب ولا على صاحبه. وكذا إذا كان المتن "بني الإسلام على على خمس" كان المحقق في كُلٍّ أن يحذف الحرف الزائد على أن ينبه على المحذوف. والأولى في حالة الزيادة أن تميز بوضعها بين جزأي العلامة الطباعية الحديثة [] ، أو أن ينبه في الحواشي على أنهما مما أخل به أصل الكتاب.

وأما النسخ الثانوية فكذلك، لا يزاد فيها ولا يحذف منها إلا ما هو ضروري متعين، ولا سيما إذا وجد المحقق دعامة له في مراجع التحقيق التي سبق الكلام عليها.

ومن البديهي أن يعمد المحقق إلى إثبات أكمل النصوص وأوفاها، وألا

يغفل من ذلك إلا ما ينضح أنه زيادة مقحمة لا تمت إلى الأصل بسبب. ومع هذا فالواجب عليه أن ينبه على ذلك أيضًا

وأما الزيادة الخارجية التي يقصد بها التوضيح أو إشباع الكلام فلا يصح أن يكون في منهج أداء النص، وللمحقق أن يشير في الحاشية إلى ذلك الضرب من الزيادة، فما هو إلا ضوء جانبي يعين على تجلية الصورة وتضويئها، وليس من حقيقة الصورة في شيء.

التغيير والتبديل:

لا ريب إن إحداثهما في النسخة العالية يخرج بالمحقق عن سبيل الأمانة العلمية ولا سيما التغيير الذي ليس وراء هـ إلا تحسين الأسلوب، أو تنميق العبارة، أو رفع مستواها في نظر المحقق، فهذه تعد جناية علمية صارخة غذا قرنها صاحبها بعد التنبيه على الأصل، وهو أيضا انحراف جائر عما ينبغي، إذا قرن ذلك بالتنبيه.

ومن مذاهب أداء النصوص قديما وحديثا ألا يلجأ المحقق إلى أي تغيير أو تبديل كان إلا ما تقتضيه الضرورة الملحة ويحتمه النص، مما هو واضح وضوح الشمس، متعين لذى النظرة الأولى، أو يكون المؤلف قد نص على إجازة إصلاح أخطائه1. ومع ذلك فلا بد لصاحب هذا المذهب من التنبيه على صورة الأصل.

وأما النسخ الثانوية فإن استخدام مراجع التحقيق مما يعين على توجيه نصوصها وتصحيح أخطائها التي جلبتها أقلام النساخ على تطاول الزمان.

وليكن ذلك كله في أضيق نطاق تتطلبه ظروف النص، مع التنبيه على الأصل أيضا